

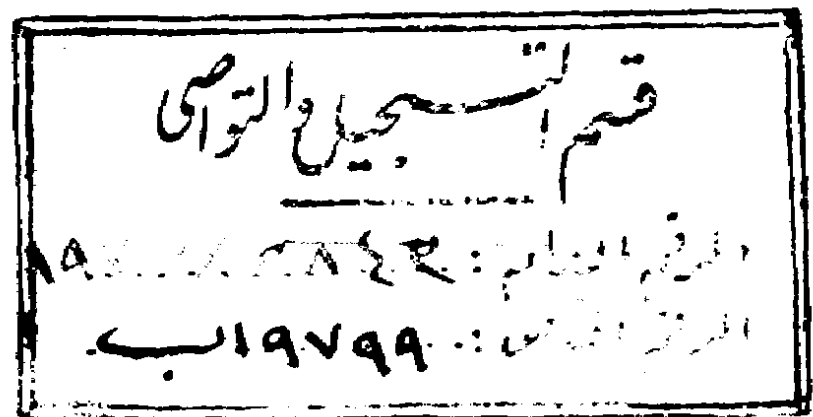
نهاية القصـد والتوسـل
لفهم قوله الدور والتسلسل
من حاشية خاتمة الخققين
العلامة سيدى محمد
الأمير

تألف علامة زمانه ونبأ بغيره وأنه سيد الأدباء وبمـحة اللطفاء
الشيخ أحمد عبد الرحيم عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين

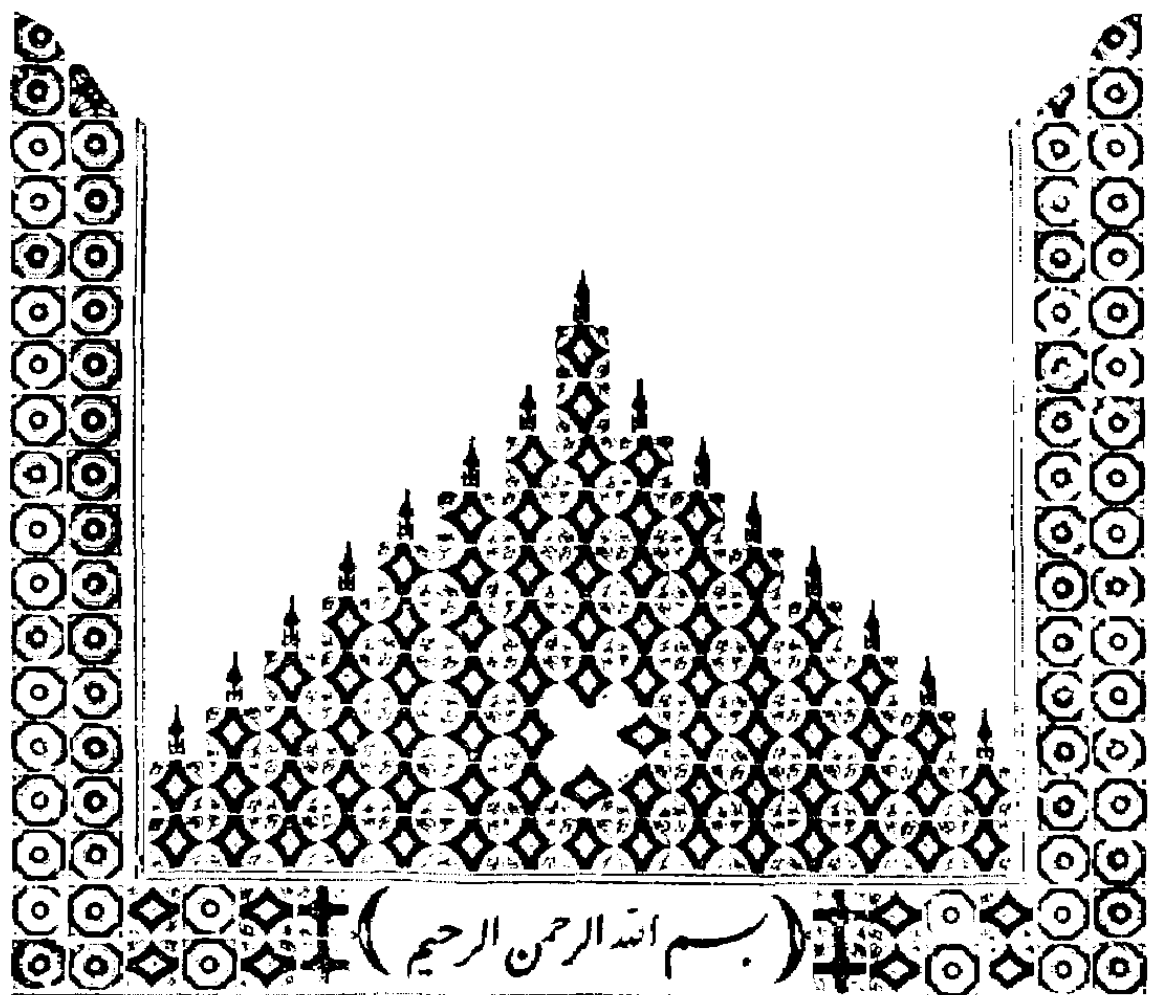
(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الاميرية بيولاقي مصر المحمية
سنة ١٣٠٣
هجريه

نهاية الفصـد والتوسـل
لفهم قوله الدور والتسلسل
من حاشية خاتمة المحققين
العلامة سيدى محمد
الامير

تأليف العلامة زمانه ونابعة عصره وآنه سيد الادباء وجمجمة اللطفاء
الشيخ / محمد عبد الرحيم عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين



(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الاميرية بيولاقي مصر المحمية
سنة ١٣٠٣
هجريه



الحمد لله الواجب والشكر له بقلب منه واجب أحمده لا إلى نهاية
وأشكره طبق ما في الآية وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة مستغرف ليس
عنه بالإله وأشهد أن هدا أنا أحمد رسوله الفاتح الخاتم تعالى كوكبه في حسنه
عن كونه أخاتم من به عقد الممكّنات انتظم وفوقه ليس إلا الله في العظم
صلى الله عليه كما يليق وسلم صلاة وسلاما هم اللامعرفة سلم وعلى سائر
النبين والمرسلين وآل كل والصحابه أجمعين ما بدعى عليه السوء دار وسنى
بشر بقوله فلنعم دار أو ما تسلسلت نعمه وتو إلى جوده وكرمه (أما بعد)
فيقول من طول عمره على التقصير ثاوى أحمد بن عبد الرحيم بن مسعود بن
أب السعد الطهطاري قد غفلت عنان الدهر برهة جلا قها السرور
بعد الحجاب وجهه فرأيت أجل ما يقطبه وخير مير مطالعة حواشي خاتمة

المحققين سيدى محمد الامير على شرح الشيخ عبد السلام على جوهره أبيه
فى علم الكلام فهى حواش شئت اليها الرجال وتنافسست فيها قول
الرجال سيما فى قوله التسلسل والدور فقد وقع فيها الاضطراب والمور
فبعد الاطلاع استخرت الله فى شرح هذه القولة وان كنت لأحاذى
الامير ولكن لكل زمن رجال ودولة فلعلى أبلغ مبلغ الرجال وأشرب من
مشربهم الصافى الزلال فشرحتها شرحا يركن اليه الود ويكمد من
محاسنه الضد

شرح لاهل النهى بالحسن مبيتهم * فاقصر مقالك عنه أيها اللاهى

فانه بلسان الحال معتذر * من حقوة صدق هذا اللادبالله

مزجتهم باليسهل الوصول مدخل فيه عبارات الاصول * وسميته
نهاية القصد والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل ألبسه الله حلة
القبول ونقع به فهو خير مأمول * واعلم انه لما كان واجب الوجود انما
يثبت بابطال الدور والتسلسل عند المحققين حتى ذكر فى شرح المقاصد أن
بعضهم توهم صحة الاستدلال بحيث لا ينتقل الى ابطال الدور والتسلسل
وذكر أنهم استدلو بوجوده منها أنه لو لم يكن فى الموجودات واجب لمكانت
بأسرها ممكنة فيلزم وجود الممكنات بذواتها وهو محال ونظر فيه بأن وجود
الممكن من ذاته انما يلزم لو لم يكن كل ممكن مستندا الى ممكن آخر لا الى نهاية
وهو معنى التسلسل كتب المحقق سقى الله تعالى ثراه من صيب الرحمة ما يتمناه
بعد أن انسحب على جملة المستقبلة ذيل بسملته والجدلة على قول الشرح
وكل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا لا جائزا والالزم
الدور والتسلسل عند قول المصنف فواجب له الوجود (قوله والا) يكن
وجوده ليس الا واجبا الخ كان جائزا اذا واسطة بينهما ما فى كل موجود فاذا

ارتفع أحدهما ثبت الآخر بلا ريب - ولو كان جائزا (لزم) أحد أمرين أما
(الدور) أو التسلسل الباطل ان اتفاقا في طريق الاستدلال على ان فاعل العالم
واجب الوجود لا في طريق اثبات قدم العالم وحدوثه ففيه خلاف في التسلسل
مشهور - تأتي الإشارة اليه ان شاء الله قال اليوسي الا ان طريق استدلال
الفلاسفة على ثبوت واجب أن قالوا العالم ممكن بذاته فلا بد له من موجب
فان كان واجبا فهو المراد وان كان ممكنا فلا بد له من علته يترجح به وجوده عن
عدمه فاما ان يلزم الدور والتسلسل - واما ان ينتهي الى واجب وهو المطلوب
وطريق المتكاملين أن قالوا بين حدوث العالم وكل حادث فله محدث فاما ان
ينتهي الى قديم لا يفتقر الى غيره واما ان يلزم الدور والتسلسل (أى لانه لو كان)
وجوده (جائزا لاحتاج لمرجح) يرجح طرفه عن طرف العدم سواء قيل بتساويهما
في الممكن وهو الرابع أو بأن العدم أولى به من الوجود - سبقه عليه - نعم
الحاجة على الثاني أشد منها على الاول وان استويا في أصل الاحتياج الى
مرجح (دفعال) ما لا مندوحة عنه على التواليين عند عدم المرحح من (التحكم أى
تكلف) أى ارتكاب التعسف في اثبات (حكم) من الاحكام لامر
كاثبات الوجود الجائز هنا للدلالة (من غير مقتض) ينتضيه وداع يستدعيه
فحصل انه حكم بشطروا حد وعدول عن الآخر بلا شاهد ولا جرم ان هذا
المرجح أيضا لا بد لوجوده من مرجح يرجحه عن العدم دفعال التحكم (ثم مرجحه
مثله) يحتاج لمرجح (لانهقاد المماثلة) بين الجميع في جواز الوجود المقتضى
للمرجح دفعال التحكم (فان استقر) أى دام أمر ما لحق من المبرجات على
الاحتياج دواما (هكذا) أى مثل ما سبق منها (فهذا) (تسلسل) حيث
تسلسل أمر المبرجات أى اتصل بعضها ببعض الى ما لا نهاية في المختار وثنى
تسلسل متصل بعضها ببعض ومنه سلسلة الحديد اهـ (والا) يستقر هكذا

بل عاد الى الاول مباشرة أو بواسطة (ف) هو (دور) سبقي (حيث دار الامر
ورجع لمبدئه) أى المرح الاول والحيثيتان لبيان مناسبة اللغة الاصطلاح
وقد ظهر مما تقرر عدم ادراج الدور في التسلسل وللامام اللغائي كلام يأتى
(ان قلت) سؤال يؤخذ مما سبق مقدر على لسان سائل يريد ابطال الملازمة
بين جواز وجود الاله والدور أو التسلسل محصله لان سلم تلك الملازمة بل يكون
مثلا المؤثر الاول في الموجودات هو الجائز المحتاج للمرجح (يكون المؤثر
الثانى) فى الاول واجب الوجود (أو) يكون (من بعده) أى الثانى من
المؤثرات فحين قبله (واجب الوجود) وجوده من ذاته (ف) حينئذ يتم كون
المؤثر الاول مثلا جائز الوجود والثانى أو من بعده واجبه (لا يحتاج) لمرجح
أصلا لعدم التماثل (ولا دور) هنا (ولا تسلسل قلنا) فى دفع هذا السؤال
اذا ثبت أن الثانى أو من بعده واجب الوجود (ف) باذن (هو الاله و) أما غيره
فليس الهابل هو (حينئذ) فرد (من) جملة افراد العالم لا تأثير له فى شئ من
الاشياء (لقيام الادلة الموضحة) عباراتها (فى محملها) أى محالها المذكورة
مبسوطة فيها وهى مباحث الالهيات (على ان الاله تام القدرة) لا يشغله
مقدور عن مقدور (عامها) لا يعجزه أمر من الامور قال السعد على
العقائد النسفية لان العجز عن البعض نقص وافتقار الى مخصص مع أن
النصوص القطعية ناطقة بشمول القدرة فهو على كل شئ قدير لا كما تزعم
الفلاسفة من انه لا يقدر على أكثر من واحد والنظام انه لا يقدر على خلق
الجهل والتعجب والبلخي انه لا يقدر على مثل مقدور العبد وعامة المعتزلة انه
لا يقدر على نفس مقدور العبد (غنى عن الاستعانة بغيره ولا تأثير لاحد معه
فى فعل من الافعال) لانه لو أثر غير واجب الوجود كان محتاجا لمن يعينه فى
تأثيره فينتفى كونه تام القدرة عامها وقد ثبت تمام قدرته وعمومها (وفى

شرح المصنف) أى مصنف جوهرية التوحيد للقطب الشهير الفريد الشيخ
 ابراهيم القافى عن الله ببر كاته نعرف بالدور والتسلسل (ما) أى كلام (نصه)
 الذى لا يحتمل التأويل (حقيقة الدور) اصطلاحاً (توقف الشئ على ما) أى
 شئ آخر قد (توقف) هذا الشئ الآخر (عليه) أى ذلك الشئ يوضح هذا
 ما فى المواقف وشرحه فى مقصداً امتناع الدور عن الامام كل واحد منهما على
 تقدير الدور مفتقر الى الآخر المفتقر اليه أى الى ذلك الواحد فىلزم حينئذ
 افتقاره أى افتقار كل واحد الى نفسه وهو محال اذا الافتقار نسبة لا تتصور
 الا بين شيئين فكيف يتصور بين الشئ ونفسه اه ثم ذلك التوقف (اماً بمرتبة)
 ان كان المتوقف والمتوقف عليه اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المصرح)
 نظهور استحالة أو التوقف فيه بمجرد النظر (أو بمراتب) ان كانت المتوقفات
 فوق اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المضمر) لخفاؤه بالنسبة للمصرح
 ان قلت هذا لا يشمل التوقف بمرتين أى واسطتين زيداً ووجد عمراً وعرراً
 أو وجد بكرراً وكرراً ووجد زيداً قالوا يجب زيادته والعنوان عنه بعنوان خاص
 كالأخرين قلنا المراد بمراتب فى الشئ الثانى ما يعم مرتبتين اصطلاحاً كما
 يعلم من قولهم وأشرنا اليه أو بمراتب ان كانت فوق اثنين فهو شامل له معنون
 عنه بعنوانه (وحقيقة التسلسل) اصطلاحاً على ما فى المواقف وشرحه أن
 يستند الممكن فى وجوده الى علة مؤثرة وتستند تلك العلة الى مؤثرة الى علة
 أخرى مؤثرة فيها وهم بحر الى غير النهاية وقال المصنف (ترتيب أمور غير
 متناهية) أى غير منقطعة الترتيب سواء رجعت الى الاول أم لا (ف) عينئذ بين
 الدور والتسلسل عموم وخصوص مطلق (كل دور تسلسل فى المعنى) ولا
 عكس (ولهذا) أى لكون كل دور تسلسل فى المعنى (ربما يقتصر) فى بعض
 المؤلفات مثلاً (على بيان بطلان التسلسل فقط) ولا يعرض فيه البيان

بطلان الدور المحتاج اليه أيضا (فيظن من لا خبرة) أي علم (له) بحقيقة تمام ما و أن
 التسلسل يشبه الدور (تقصير) الشخص (المقتصر) على بيان بطلان
 التسلسل مع أنه مندرج فيه * (تنبيه) * قرر عن الخشي أن التقصير العدول
 عن الشيء مع احسانه بخلاف القصور فهو العدول عنه لعدم احسانه (اه)
 ما للمصنف (وأخذ هذا) أي فهم المصنف ادراج الدور في التسلسل (من كلام
 السعد) التفتازاني (في شرح المقاصد حيث قال مانصه المبحث السادس
 يريد) أي أريد بما في مقاصدي (بيان استحالة الدور والتسلسل وعبر عنهم ما
 بعبارة جامعة) أي شاملة (لهمما وهو) يستعمل (ان يتوالى) في اليموسى بدل
 وهو وهي أي العبارة قالتد كبر هنا ليس لرجوع الضمير لبيان لان البيان وقع
 ثم بعد ما هنا تعريف بل باعتبار الخبر ونقل هذه العبارة أيضا بالنقطة توافق
 لا يتوالى وأظنه هو ما في المقاصد حيث قال عبر في شرح المقاصد عن الدور
 والتسلسل بعبارة شاملة لهمما وهي ان يتوالى أي يتتام (عروض) أي قيام
 الوصف (بالعلية) أي كون الشيء محتاجا اليه في وجود آخر (و) (بالعلولية)
 أي كونه محتاجا قال في المواقف وشرحه ونصورا احتياج الشيء الى غيره
 ضروري حاصل بلا اكتساب فان كل أحد يعلم احتياجه الى أمور واستغنائه
 عن أمور والتصور السابق على التصديق الضروري أولى بأن يكون ضروريا
 فالمحتاج اليه في وجود شيء يسمى علة وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا اه
 وذلك كعروض المؤثرية والاثريية (لا الى نهاية) أي انقطاع لذلك العروض
 سواء رجعت المعروضات الى الاول وهو الدور أم لا وهو التسلسل فلا تنافي
 بين كلاميه هنا وآخر اوقد أشار الى ما قلناه مصورا ذلك بقوله (بأن يكون
 كل ما) أي فرد (هو معروض للعلية معروض للمعلولية) باعتبارين أي كل
 ما قام به احدهما واتصف به الاخرى واتصف بها (ولا ينتهي الى ما)

أى فرد من العلة محض (تعرض له العلية دون المعلولية) وإن ابتدئ بعمل أول
 محض من جهتنا يوصف بالمعلولية لا بالعلية كما سيوضح إن شاء الله تعالى (فإن
 كانت المعروضات) لكل من العلية والمعلولية (متناهية) أى راجعة
 لمبدئها (ف) هذا (هو الدور) ويكون (بمرتبة إن كانا) أى معروضات كل من العلية
 والمعلولية فردين (اثنين) يكون (بمراتب إن كانت) المعروضات أفرادا
 (فوق الاثنين والـ) تكن المعروضات المذكورة متناهية (ف) هذا (هو
 التسلسل) كلامه (ف) علم منه أنه (اكتفى المصنف) رحمه الله (في عدم
 النهاية المأخوذة) له بقوله غير متناهية (في) تعريف (التسلسل بما في صدر
 عبارة السعد) في شرح مقاصده وهو من قوله إن يتوالى إلى لا إلى نهاية حيث
 جمعها ما في تعريف جامع لهما وأخذ عدم النهاية فيه ما فن ثم أدرج المصنف
 (ولو التفت) أى نظر (المجزها) أى عبارة السعد ووجه له فإن كانت
 المعروضات الخ (المشهور) بينهم ويجل قدره عن عدم الاطلاع عليه (لما
 أمكنه إدراج) حقيقة (الدور في) حقيقة (التسلسل) لكنه لم يلتفت إليه
 فأمكنه الإدراج (فتأمل) ما بين كلام المصنف وعجز عبارة السعد من التسافى
 حيث ذاك أدرج وهذا فصل وما بين كلامي السعد وأولا وآخر من شبه التسافى
 وأجعل ما قدمناه لك من الجمع بين عينيك وثبت به في هذا المقام قديماً
 (وقوله) أى السعد ومرتبة إن كانت فوق الاثنين هو معنى قول المصنف وهو
 المضمر وهو ما فيه أكثر من واسطة كالمثال السابق وقوله (بمرتبة إن كانا اثنين)
 هو معنى قول المصنف و (هو) الدور (المصرح وهو ما) أى الذى (الواسطة
 فيه واحدة) يوضحه (زيداً ووجد عمر أو عمرو ووجد زيداً) زيد من جهة كونه
 أولاً في المثال متقدماً على نفسه من جهة كونه ثانياً فيه أذهو أولاً ووجد عمر
 الموجد له ثانياً وكذا متأخر من جهة كونه ثانياً عن نفسه من جهة كونه أولاً

اذ هو ثانياً أثر عام والذي هو أثره أولاً فيكون متقدماً على نفسه متأخراً
 عنها ولا يكن (التقدم والتأخر هنا بمرتبة) واحدة (والمراد بها الواسطة وهو عمرو
 في المثال) المذكور لتوسطه بين زيد أولاً ونفسه ثانياً أولاً لكونه واسطة في تقدم
 زيد وتأخره عن نفسه (وبعضهم) كالعضد في المواقف (يجعله) أي يقتصر على
 جعل الدور في مثل ما (هنا بمرتبتين وصدر به) أي بهذا الوجه (العلامة)
 الشهاب سيدي أحمد (المالوي) أي جعله أول كلامه (في الخاشية) على هذا
 الكتاب مقدماً له على الوجه الأول للدلالة على أولوية ملذته ورجوعه لاهل
 وانما صرح به لافيماً تقدم بمرتبة بناء على ان المراد بها الواسطة وجعله هنا
 بمرتبتين (بناء على ان المراد بالمرتبة) هنا (المكان المعنوي أي الحالة المقتضية
 للتقدم) والتأخر ولا مشاحة في الاعتبار ويمكن المغايرة بين التوقف في كلام
 المصنف السابق والتقدم في التوقف مرتبة والتقدم اثنتان ووجهه كما يؤخذ
 من اليوسى أنه اعتبر في التقدم تقدم الشيء على نفسه وذلك أن كلاً تقدم على
 الآخر من حيث انه فاعل مفعول ولزم من ذلك أن يتقدم كل على نفسه من
 حيث انه فاعل فاعلهما وية آخر عنها من حيث انه مفعول مفعولها ولا شك أن
 التقدم بمرتبتين وأما التوقف فقد اعتبر فيه توقف الشيء على غيره ولا شك أنه
 ليس فيه إلا مرتبة واحدة ولو اعتبر به هنا توقف الشيء على نفسه جاءت فيه
 مرتبتان أيضاً وكذا لو اعتبر في ذلك تقدم الشيء على غيره كان هكذا فلا إشكال
 (و) بيان كونه بمرتبتين حينئذ أنه (ظاهراً في المثال) المذكور زيد
 أوجد عمر الخ فقد (تقدم على) نفس (زيد) من جهة كونه ثانياً (بمرتبة) أي حالة
 (تأثيره فيه) المعنوية (ثم زيد) من جهة كونه أولاً قد (تقدم على عمرو بمرتبة)
 معنوية (أيضاً) هي تأثيره فيه (فانه) أي زيد اسن جهة كونه أولاً
 (مؤثر فيه) أي عمرو (من قبل) أي قبل تأثير عمرو فيه (في مكان) هنا

مرتبتان معنويتان متمتعتان للثمة - قدم هاتان تأثير عمر وفي زيد من جهة كونه
 ثانياً وتأثير زيد قبل من جهة كونه أولاً في عمر وفان (زيد) من جهة كونه
 (أولاً) في المثال يكون حصوله (سابقاً) أي متقدماً (على) حصول (نفسه)
 من جهة كونه (ثانياً) فيه (بمرتبتين) معنويتين تأثير عمر وفيه من جهة
 كونه ثانياً وتأثيره هو من جهة كونه أولاً في عمر ولأنه مقدم على عمر والمقدم
 على نفسه هو والمقدم على المقدم على شيء ثمة - قدم على ذلك الشيء ضرورة وكذا
 يكون زيد متأخر من جهة كونه ثانياً عن نفسه من جهة كونه أولاً بمرتبتين
 معنويتين هما أثريته من جهة كونه ثانياً في العمر وأثرية عمر وله من جهة
 كونه أولاً لأن زيداً من جهة كونه ثانياً أثر عمر وفيه متأخر عنه وعمر أثر له من
 جهة كونه أولاً فيتأخر عنه أيضاً والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك
 الشيء ضرورة ويزيد هذا المقام المدمج توضيحاً ما للمعقق السنوسي في شرح
 الكبرى وأما إبطال الدور فلما فيه من كون الشيء الواحد سابقاً على نفسه
 مسبوقاً بها أم لا ومسبقيته على نفسه فلان صانعه أثر له فيجب أن يتقدم على
 صانعه لوجوب سبق المؤثر على أثره لكنه هو أيضاً أثر صانعه فيجب أن يتقدم
 أيضاً صانعه عليه لعين ما ذكر فلزم أن يتقدم بمرتبتين لأنه مقدم على صانعه
 المتقدم على نفسه والمقدم على المتقدم على شيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة
 وكذلك أيضاً يجب أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين وهو الذي عنيت بقولي
 مسبوقاً بها وذلك لأنه أثر صانعه في تأخر عنه وصانعه أثر له في تأخر عنه
 والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة وبالجملة فاللازم
 في الدور أن يتقدم حصول الشيء على حصول نفسه بمرتبتين وأن يتأخر حصوله
 عن حصول نفسه بمرتبتين والتقدم والتأخر على ما ذكرنا من اللازم

ويقر به هذا الشكل اللطيف

فاذا نظرت فيه على الوجه المعتاد وجدت زيدا أولا جهة عينك ونفسه ثانيا
 جهة يسارك وقد ترسب بينهما عمرو ولاشك في تقدم زيدا أولا على نفسه ثانيا
 لتقدمه أولا على عمرو والمقدم عليه ثانيا ولاشك في تأخر زيد ثانيا عن نفسه
 أولا لتأخره عن عمرو والمتأخر عنه أولا وكل مرة تبين كما علمت (فتأمل) في الكلام
 يتضح لك المقام (ان قلت) لان سلم الدور هنا لانه لا دور الا مع اتحاد جهة التوقف
 وهنا قد (انفسكت) أي اختلفت (جهة التوقف) اذا أحدهما متوقف
 (من حيث كونه أثرا) الا آخر متوقف عليه من حيث كونه (مؤثرا
 ف) حينئذ (لا دور) حاصل (قلت) في دفع هذا نمنع ما قلت من انشكال جهة
 التوقف هنا بكون أحدهما أثرا والا آخر مؤثرا بل (هما) أي الاثرية
 والمؤثرية (ثابتان لكل) من المتوقف والمتوقف عليه (لا يخرجان عن جهة
 الوجود) أي وجود كل من المتوقف والمتوقف عليه (الخارج) فلا يوجد
 أحدهما خارجا الا اذا كان الآخر موجودا فيه فيوجد فيه صدق على كل
 منهما أنه أثر ومؤثر لان أحدهما أثر فقط والا آخر مؤثر فقط حتى تختلف
 الجهة و (انما مثال اختلاف) جنس (الجهات) لمطلق التوقف (ما) أي
 الكلام الذي (سبق لك) تحقيقه (في) بحث (الاستدلال على) وجود
 (الصانع بالعالم) العلوي والسفلي حيث استدلل عليه به (ف) قد اختلفت جهتا
 التوقف هنا (لان العالم يتوقف على) وجود (الصانع في تحقق الوجود في
 الخارج) لافي المعرفة والعلم اذ لم يكن موجودا قبل غيرهما - روف حتى
 يتوقف على المعرفة (والموقف على العالم معرفة الصانع والعلم به) لا وجوده
 اذ هو موجود اذ لا أبدا (ان قلت) دليلكم منقوض بالاضافيات بان يقال
 كما في شرح المواقف كل من - ما منتهى سر الى الآخر فيلزم افتقار كل الى نفسه
 فلو صح ما ذكرتم لامتنع المضافات اه أي لانه (قد حصل الدور فيه) بها ايضا

على زعمكم صحة ما ذكرنا من مساواة (الابوة مع البنوة ونحوهما) له فيلزمكم
ايضا منعهما واللازم باطل فكذا الملزوم (قلت أجاب الامام) الرازي (كافي
شرح المواقف) مع المتن (ب) ما حاصله ان هذا لا يرد نقضا (لان الاضافات)
أمور (اعتبارات) في الازدهان (لا وجود لهما) في الخارج فلا توصف بالافتقار
أصلا فضلا عن أن يفتقر كل الى الآخر (وكلامنا في الموجودات) الخارجية
(لانها هي التي يقال فيها التوقف) لا في الاعتبار الذهنية (أو) يجب (أن
غاية ما فيهما) أي المتضايفين أن تلازمهما على تقدير كونهما موجودين ليس
لافتقار كل منهما الى صاحبه بل علمته (اتحاد) أي وحدة (السبب المقتضى
لهما) هو كما رأيت بطرقة شرح المواقف استلزام كل منهما الآخر فلا نقض
بوجه (وقريب منه) أي الجواب الثاني (ما) أي الذي (اشتهر) بين أهل العلم من
(ان هذا) الدور الواقع في نحو الابوة مع البنوة (دور معي) أي مصاحبي اذ
لا خلاف بينهم ما لا في اعتبار وحدة السبب في الجواب الثاني وأما التلازم
فهو يؤول الى توقف المعية (وهو توقف كل) من المتضايفين (على مصاحبة
الآخر) معناه كما قال بعض المحققين ان تعقل النسبتين معاً من غير أن تتقدم
احدهما على الاخرى ثم ان تعقل النسبتين معاً لا يسـتـلزم أن يكون ذلك
بطريق التصدي لهما بل معناه ان تعقل ذات الاب بوصف كونه أباً يسـتـلزم
ويستعقب تعقل ذات الابن بوصف كونه ابناً واذا تعقلته كذلك ان تعقل
ذات الاب بوصف كونه أباً وهكذا وبهـذا التقرير يندفع ما يقال ان النفس
لا تلتفت لشيئين معاً فاعني تعقل النسبتين معاً (وهو) أي الدور المعى
(موجود بين كل متلازمين) غير متنازع في وقوعه لانه لا يلزم فيه ما في السبق
مما ذكر (و) انما (المستحيل الدور السابق) النسبة ووجه التسمية فيه
كالذي قبله ظاهران مما بعدهما واستحالة هذا (لما فيه من التناقض من جهات

مختلفة وهو) ما يلزم من (أن الشيء) الواحد (سابق) أي متقدم على حصول
 نفسه (للسابق) عليه وذلك بواسطة سبقه لا غير ولا سبقه كما سبق قال البيهقي
 فان قيل أما التقدم الزماني في الدور فيبين الاستحالة ولم لانقول انه تقدم ذاتي
 لازماني قلنا لا فرق بينهما في الاستحالة على ما لا يخفى ومن ثم وافق الحكماء على
 استحالة مع ان تقدم الواجب عندهم ليس زماني بل ذاتي اهـ أقول والتقدم
 الذاتي هو الذي اعتبره في المقاصد حيث قال أما الاول أي استحالة الدور
 فلا استحالة تقدم الشيء على نفسه بالمعنى الذي يصح قولنا وجد فوجد على
 ما هو اللازم في العلية حيث يصح وجدت حركة اليد فوجدت حركة الخاتم
 بخلاف العكس ثم قال فان قيل تقدم الشيء على نفسه غير لازم لان المحتاج الى
 المحتاج الى الشيء لا يلزم أن يكون محتاجا الى ذلك الشيء اذ العلة القريبة كافية
 واللازم التخلّف قلنا ما لم توجد البعيدة لم توجد القريبة وما لم توجد القريبة لم
 يوجد المعلول وهو معنى الاحتياج اهـ وقوله (متأخر) عن نفسه (لامتأخر)
 عنها لازم لما قبله ويصح ارادة السبق واللاسبق والتأخر واللاتأخر عن الغير
 فيهما لا عن النفس وان كان لازما ويصح التوزيع والجاري في عباراتهم هم هو
 ما قررناه بالكلام (و) ايضا ما يلزم من أن الشيء الواحد (مؤثر لا مؤثر وأثر
 لا اثر) على قياس ما قبله (وانه هو) أي تحققت هويته خارجا (وليس هو)
 أي لم تتحقق والتناقض (للمغايرة بين المتقدم والمتأخر) أي السابق واللاسابق
 والمتأخر واللامتأخر كما هو منواله السابق ومثله ما بعده ان قلت المغايرة
 لا تصح لعلها للتناقض فالسواد يغاير البياض ولا تناقض قلنا المراد مغايرة
 خاصة تقتضي عدم الاجتماع والارتفاع كما يفيد التقييد بين المتقدم والمتأخر
 (و) بين (الاثر والمؤثر) وكون الشيء هو وليس هو (تلزم هذه المستحيلات)
 كلها في كل واحد مما انعقد فيه الدور) السبق وان أردت كلاما جاليا يتعلق

بالدور بعد هذا الكلام المفصل (ف) لنذكر لك كلاما ملتبسا (بالجملة) فنقول
 (استحالة الدور تعلم بالضرورة) فلا تحتاج لنظر وما ذكره كرويد ليس
 استدلالا بل هو تنبيه قال العلامة عبدوى يذكر في صورة الدليل لان
 الضروريات قد ينسب عليها الزالة لما يكون في بعض الازدهان المتاضرة من
 الخفاء (أو) ان لم تعلم ضرورة فهي (تكاد) ان تعلم كذلك فلا تحتاج لكبير
 كلفة في النظر (قالوا) أي العلماء أو خصوص المتكلمين ولما في هذا الدليل
 من المناقشات التي قد لا يتم جواب بعضها أتى بما يشعر بالتبري وهو قالوا
 ويستدل على بطلانه أي الدور (أيضا) كما استدلل عليه بالتناقض (باحد
 أدلة بطلان التسلسل) الا حدة عشر (الآتية) بعد (وهو) الاول منها
 في العدو حاصله على ما يؤخذ من المواقف وشرحها (ان مجموع) ما في السلسلة
 المشقة على الممكات التي لا تتناهي بحيث لا يدخل فيها غيرها ولا يخرج عنها
 شيء منها وكذا (ما في الدور) بالاولى (حادث ضرورة حدوث كل جزء) من
 اجزائه واحتياج المجموع اليها واحتياج الحادث اولى بان يكون حادثا ولا
 واسطة في الموجودات بين القدم والحدوث (ف) حينئذ (لا بد للمجموع من مؤثر)
 يؤثر فيه (فاما) ذلك المؤثر (نفسه) أي المجموع فيلزم أن يكون الشيء موجودا
 قبل نفسه (وهو هذان أو) ذلك المؤثر (بعضه) فيلزم ان ذلك البعض أو جزء
 نفسه لان موجد الكل موجد لاجزائه كلها ومن جملتها ذلك الجزء (الشيء
 لا يكون علته لنفسه وغیره) اذا بطل كون المؤثر نفس المجموع أو بعضه
 (تعيين أنه) أي المؤثر (أمر خارج عنه) أي المجموع لان الممكن محتاج
 في وجوده الى سايوجد (فليكن) الخارج وحده (هو المؤثر في كل جزء) من
 الاجزاء (وانتقض الفرض) لانا قد فرضنا ان كل واحد من الآحاد مستند
 الى آخر منها فاذا كان الامر الخارج موجد للجزء من الاجزاء فلا يكون ذلك

الجزء مستند الى علة موجودة داخله والا توارد موجودان على معيول واحد
شخصي واذا لم يستند ذلك الجزء الى علة داخله كان طرفا لتلك السلسلة
فتكون متناهية مع فرضها غير متناهية (فليتأمل) في هذا الدليل فانه غير
سديد لما ان للفلسفي أن يقول العلة الخارجة اما ممكنة والفرض أن لا يخرج
عن الممكنات شيء منها والزم خلاف الفرض أو واجبة والواجب واحد
لا يصدر عنه الا واحد حقيقي وما هنا ليس كذلك فبطل كونه خارجا وقد بطل
قبل كونه نفسه أو بعضه فلا مؤثر حينئذ وهو باطل أيضا وعلى سلامة هذا
الدليل من هذا التأمل ففيه من قبل الفلاسفة اعتراضات أربعة ونقض تأتي
بعضها خاص بالتسلسل وبعضها فيه وفي الدور وقد يسلم بعضها (نعم)
استدلوا على ما يتوهم من بطلان الدور باحد أدلة بطلان التسلسل من أنه
لامناقشة مع أنه (في التعبير بذلك) أي لفظ مجموع (في) جانب (التسلسل)
لا الدور (مناقشة) من قبل الفلاسفة توجهت (من حيث ان المجموع) كالجميع
والجمله (يؤذن) أي يشعر (بالتناهي) لان ما لا يتناهي ليس بمجموع بل
ذلك انما يتصور في المتناهي (والفرض) أي المفروض عندهم (عدمه)
أي التناهي (و) لكن أجيب عن هذه المناقشة بان (هذا نزاع انطوي)
اذ المراد بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها واحد منها وهذا
اعتبار معقول في الامور المتناهية وغير المتناهية فيكفي ملاحظة حالة شاملة
لجميع آحادها انما الممتنع أن يتصور كل واحد مما لا يتناهي منفصلا ويطلق
عليه المجموع بهذا الاعتبار (كما) هو بحروفه (في شرح السيد علي المواقف)
من محلين ومنفصلا ان هذا النزاع ليس حقيقة يابرجع للمعنى بل هو انطوي
(يرجع لمجرد) اللفظ (والعبارة يمكن التنصيص) أي التباعد (عنه) والتخاص
منه (ب) عمل القول بعدم صحة اطلاق المجموع هنا على ارادة المتناهي وهو

الامور التي لها صور متناهية والقول بعدمته على (ارادة غير المتناهي) وهو
 الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية بحيث لا يخرج عنها واحد منها (وأورد)
 من قبل الفلاسفة (أيضا) على بطلان التسلسل بحدوث المجموع (كافي شرح
 السيد على المواقف) بالنظر ان الاتحاد الممكنة المتسلسلة الى غير النهاية
 اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة اه ومحصله (ان
 السلسلة المتعاقبة) اي الموجودة افرادها بعضها عقب بعض كالمركات
 الفلكية (لم تجتمع في الوجود) في زمن ما فليس ثم هيئة مجمعة يقال لها
 مجموع يحكم بحدوثه فيحتاج لمؤثر (وأجيب) عن هذا الايراد (بأنه) أي
 كلامنا في العلل المؤثرة كما شرح بذلك في شرح المواقف وهو (مبنى على)
 القول بـ (وجوب اجتماع العلة والمعلول) قال في المواقف وشرحها بحيث أن
 تكون موجودة مع المعلول أي في زمان وجوده والا أي وان لم يجب ذلك بل جاز
 أن يوجد المعلول في زمان ولم توجد العلة في ذلك الزمان بل قبله فتدافت رقائى
 جاز افتراقهما فيكون عند وجود العلة لا معلول وعند وجود المعلول لا علة
 فليس وجوده لوجودها فلا علية بينهم - ما فان قيل - حينئذ ما معنى قولهم العلة
 متقدمة على المعلول قلنا كما قال المعنى تقدم العلة على معلولها هو أن العلة
 يحزم بان ما يتم لها وجود في نفسها لم توجد غيرها فهذا الترتيب العقلي المسمى
 بالتقدم الذاتي وهو المصحح لقولنا كانت العلة فكان المعلول من غير عكس فان
 أحد الايشك في أنه يصح أن يقال تحركت اليد فتحركت الخاتم ولا يصح أن يقال
 تحرك الخاتم فتحركت اليد فالضرورة هناك معنى يصح ترتيب المعلول على
 العلة ويتنوع من عكسه اه ثم لما كان يتوهم من دفع الايرادين المتقدمين تمام
 الدليل استدرك بـ (نعم يرد) عايناه (كافي شرح مقاصد السعد أن وجود الهيئة
 المجمعة) أمر (اعتباري) ذهني (لا زيادة له في الخارج على وجودات الاتحاد

(ف) يكون علة المجموع نفسه بمعنى أنه (يكفي) في وجوده (مؤثر في كل واحد)
 من غير حاجة الى أمر خارج عنه - بان يكون الثاني علة لـ الأول والثالث للثاني
 وهكذا فكل واحد من الآحاد علة منها ولما لم يكن المجموع المأخوذ على هذا
 الوجه غير الافراد لم يحتاج الى علة خارجة غير علل الافراد ولا امتناع في تعليل
 الشيء بنفسه على هذا الوجه ولا يخفى ان هذا لا يراد به ان المراد
 بالمجموع الهيئة الاجتماعية لكن في شرح المواقف ان للمجموع معنيين
 أحدهما المركب من الهيئة ومعرضها فيصير بها شياً واحداً وليس مراداً
 هنا انه ليس موجوداً ولا يمكن الوجود أيضاً لان الهيئة الوجودانية العارضة
 في العقل أمر اعتباري يمتنع وجوده في الخارج واستحالة جزء من المركب
 مستلزمة لاستحالة الكل والثاني معروض تلك الهيئة فقط وهو المراد هنا وهو
 موجود يمكن يحتاج الى علة خارجة عنه ونقل عن شرح المقاصد بناءً على هذا
 الايراد على المعنى الثاني حيث أورد أن المجموع به - هذا المعنى هو معنى الاتحاد
 وليس له وجود مغاير لوجودات الاجزاء فيتم ذلك اختياراً ان علة الجميع بنفسه بان
 يعمل كل واحد من اجزائه بما قبله على الترتيب الطبيعي ولا استحالة فيه انما
 المستحيل تعليل واحد معين بنفسه لما فيه من تقدم الشيء على نفسه أو نقول
 لا علة لهذا الجميع لاستغنائه عن العلة بوجود كل واحد من اجزائه عن علته
 ولا وجود له غير واجاب السيد عنه بالفرق بين تعليل واحد من السلسلة بآخر
 منها وبين تعليل مجموعها بمجموعها وهما أمران متغايران بينهما الزوم والثاني
 يدعي البطلان لان العلة الموجدة للشيء واحد مركب من آحاد متناهية
 أو غير متناهية بحيث أن تتقدم عليه بالوجود وتقدم الشيء على نفسه بالوجود
 باطل وفي بطلان الاول خفاء يستدل عليه ببطلان الثاني وربما يؤخذ مما يأتي
 في وأنت خير الخ رد هذا الجواب تأمل (و) قيل انما من قبل الخصم العلة للكل

لا يجب أن تكون علة موحدة لكل واحد من اجزائه حتى يلزم من كون العلة الموحدة للسلسلة جزءاً منها كون ذلك الجزء موجداً لنفسه اذ (الزم أصل الدليل) أي ألزمتنا الخصم (في الهيئة المركبة من القديم والحادث) أنها مجموع حادث فلا بد له من مؤثر فاما الخ (فانا) معاشراً أهل السنة (نقول انها حادثه) فان الواجب اذا أثر في ممكن كان مجموعهما وذلك المجموع من حيث هو مجموع لاشك أنه ممكن لاحتياجه الى جزئه الذي هو غيره (ف) حينئذ (لابد لها) أي الهيئة المذكورة (من مؤثر فاما انفسها الى آخر ما سبق) في تقرير الدليل ويعتنع أن يكون ذلك الموجد موجد الكل منها لا امتناع كون الواجب أثر الشيء (وجوابه) من قبلنا (ان هذه) أي الهيئة المركبة من القديم والحادث (فيها بعض) قديم (ذاتي الوجود) لا يستند لشيء وهو (يستند للتأثير) في الغير (اليه بخلاف سلسلة الممكنات فكاهما مستوية في الحدوث الذاتي) يجب استنادها لغيرها ولا يصح استنادها لنفسها أو بعضها (فآل) أي رجع الامر (الى ان قولنا الهيئة المركبة من القديم والحادث حادثه) بالنظر الى بعضها الممكن فقد (حكم عليها بالحدوث من حيث بعض اجزائها) الحادث (فقط) لامن حيث البعض القديم والامساخ ذلك الحكم (بخلاف ما قالوه) أي القلاسة فانهم نظروا للجميع لا للبعض (فتدبر) ماذا تروا لتسلم انهم أن يقولوا بمثل ما قلنا الماعلمت أن الكلام في الممكنات المنقورة (وأنت خير) مما سبق قبل عن السعد خلافاً للسيد (بأنه) لازيادته لوجود الهيئة المجتمعة في الخارج على وجودات الآحاد و (لو كان المجموع وجوداً على وجود كل واحد) من الآحاد (ا) كان شيئاً آخر مغايراً لها اذ الزائد على الشيء غيره و (تحتم علينا الاعتراض) السابق (في المركب من القديم والحادث) فيقال هذا المجموع حادث فلا بد له من مؤثر فاما الخ ولا يصح الجواب بما سبق من أن فيه بعضاً ذاتي

الوجود الخ لان الفرض أن المجموع زائد على الآحاد فهو غيرها فلا يكون فيه
 بعض قديم والالزم وجود قديمين فيه وفي الآحاد وهو محال وقد يقال لا نحتاج
 للاعتراض اذن لانه وان لم يصح الجواب بما سبق أمكن بان المجموع اذا كان زائدا
 كان مستندا للواجب الذي في الآحاد لا في الهيئة فمأمل جدا (قالوا) أى
 الخصوص كافي المقاصد لم لا يجوز أن تكون السلاسل غير متناهية فتكون علته
 خارجة عن هذه الداخلية في تلك من غير انتهاء الى الواجب فينشذ (المجموع
 حادث) لكنه لم يستند لنفسه أو بعضه أو أمر خارج واجب حتى يلزم ما ذكرتم
 وانما هو (مستند) لفرد جائز ليس من هذه السلسلة بل (لفرد) جائز
 (من سلسلة أخرى) أى ثانية غيرها (لانهاية لها ومجموع الثانية) كذلك
 (مستند لفرد) آخر جائز (من) سلسلة (ثالثة لانهاية لها) أيضا (وهكذا)
 الى ما لانهاية له في السلاسل الغير المتناهية (قلنا) في دفع ذلك (يورد) أى
 يجذب (الكلام) المتقدم الذي قلناه في مجموع الاجزاء من ان المجموع حادث
 الخ ويقرر مثله (في مجموع السلاسل) فيقال ان مجموع السلاسل حادث لان كل
 جزء من أجزائه التى هي السلاسل حادث ضرورة حدوث كل جزء من
 أجزائها وبعد ايراد تقرير مثله هنا (فليتظر) فانه يلحق على مثال ما سبق من
 غير اختلاف الا في اللفاظ والله أعلم الدليل (الثاني من أدلة بطلان
 التسلسل) الاحد عشر (القطع والتطبيق) أى الدليل المسمى بذلك لقطعنا
 النظر فيه عن زيادة افراد وتطبيقنا عددا على نفسه لانه نظره معها بعد زيادة
 الافراد (وهذا) الدليل (هو عمدتها) وعليه التعويل في كل ما يدعى تناهيه قال
 في المواقف لجريانه في الامور المتعاقبة في الوجود كالحركات النامية وفي
 الامور المجتمعة سواء كان بينهم ما ترتيب طبيعي كالعلم والمعلومات أو وضعي
 كالأعداد ولا يكون هذا الترتيب أصلا كالنفوس الناطقة المفارقة اهـ (و) دو

أيضا (أشهرها) بينهم وذلك (بان تفرض) من معلول ما يطربق التصاعد الى غير
نهاية جملة ومما قبل له بمتناه الى غير نهاية أيضا جملة فيحصل هناك جملتان غير
متناهيتين احدهما زائدة على الأخرى بقدر متناه كان تفرض (سلسلة) أي
جـ لـ (من الآن لما لانهاية له في الازل وتقطع) هـ انفسها من الطوفان الى
ما لانهاية له في الازل لينظر عددها غير مقتطعة مع مقتطعة هل يزيد عددها
قبل التقطع على نفسه بعده أو لا وذلك بعد جعل كل فرد من الجملة غير مقتطعة
بازاء فرد منها مقتطعة وايس المراد أنك تقطع سلسلة (أخرى) غير تلك (من
الطوفان مثلا لما لا أول) أي نهاية (له) في الازل لان المطبق عليه في الحقيقة
عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه كما قال السنوسي وقال في شرح
المقاصد أول الكتاب لو وجدت سلسلة غير متناهية الى علة محضة فينقص من
طرفها المتناهي واحد فيحصل جملتان احدهما من المعلول المحض والثانية
من الذي فوق ثم تطبق بينهما ما الخ وقال أيضا في موضع آخر تفرض جملة من
الحوادث متعاقبة من الطوفان وجملتها من الآن كانهما لا الى نهاية ثم تطبق
الخ وبهذا تعلم دفع ما قيل لو كان هناك سلسلتان كاملتان ناقصة لما أنتج الدليل
لاحتمال ان الطوفانية أكثر أفراد الكن لا تمكث في الزمان كمكث تلك
(و) بعد الفرض المذكور الطريق في تمام الاستدلال على بطلان التسلسل
أن (تطبق) أي تقابل بحسب فرض العقل اجمالا من جهة ما لا يزال (أول)
فرد من مجموع (هذه) السلسلة الطوفانية (على أول) فرد من مجموع السلسلة
(الأخرى) الآتية وما قررنا به الكلام هو ما يؤخذ من كلام السنوسي حيث
قال والمطبق من الحوادث نظير ما فرضناه من زمن الطوفان الى الازل
والمطبق عليه ما فرضناه من الآن الى الازل ولك ارجاع الإشارة الى الآتية
والأخرى الى الطوفانية والأول أولى (وترسلهما) أي السلسلتين فأعلا

يباقيهما (هكذا) أي مثل ما فعلت في أقوالهما من التطبيق بجعل كل باراء
 الآخر فجعل الثاني في مقابلة الثاني والثالث في مقابلة الثالث وهلم جرا (إلى
 الأزل) لا يخلو الأمر من أحد شيئين (أما إن يتساويا) أي السلسلتان بأن
 يقع باراء كل واحد من هذه واحد من هذه والفرض زيادة أحدهما بمقتضاه
 (فيلزم) حينئذ (مساواة الزائد للناقص) ضرورة أن الطوفانية بعض من
 الآتية هذا خلف (أو) لا يتساويا بأن (يتفاوتا) أي تزيد أحدهما عند
 التطبيق على الأخرى من الجهة التي فرضتها غير متناهيتين فيها (ف) تنقطع
 الناقصة بالضرورة فتكون الناقصة متناهية لانقطاعها والزائدة لا تزيد عليها
 الابعثاه ولا يقال من أين العلم بأن ما زادت به الآتية على الطوفانية متناه
 لانه (ليس) التفاوت (الابقدر من الطوفان إلى الآن) وهو متناه (و) الزائد
 على المتناهي بمقتضاه متناه بلا شبهة فاذن (التفاوت بالمتناهي يستلزم تناهيهما)
 وانقطاعهما في الجهة التي فرضتها غير متناهيتين ومنقطعيتين فيها وهو المطلوب
 * (تنبيه) * هذا كما إذا فرض على سبيل التصاعد ذلك أن افرضه من علة قما
 على سبيل التنازل كما في عبارة المواقف وشرحه ونصها أنا افرض من معلول ما
 بطريق التصاعد إلى غير النهاية بجهة ومما قبله بمقتضاه إلى غير النهاية بجهة أخرى
 هذا إذا كان التسلسل في جانب العمل وإذا كان في جانب المعلولات فرضنا
 من علة معينة بطريق التنازل إلى غير النهاية بجهة ومما بعده بمقتضاه إلى غير النهاية
 بجهة أخرى فيحصل هناك جملتان غير متناهيتين أحدهما زائدة على الأخرى
 بقدر متناه اه وفيه أن فرض هذا البرهان بطريق التنازل إلى غير النهاية
 يقتضي انتاجه التناهي فيما لا يزال وليس كذلك أذهو خاص بما ضبطه وجود
 وما يوجد فيما لا يزال لا يقف عند حد حتى يضبطه الوجود كما سيأتي تحقيقه
 اللهم إلا أن يفرض بطريق التنازل فيما يوجد فيما لا يزال بالفعل لكن يعكس

عليه لفظ الى غير النهاية على ان ما يوجد بالفعل فيه بديهي التناهي من غير فرض
فافهم (و) قد (يقال) اراد ان قبل الفلاسفة على الشق الاول وهو
(المساواة المستحيلة) التي هي مساواة الزائد للناقص لان سلم تلك المساواة لانها
(ان أريد بها) عند أهل السنة (التمائل) أي تمائل كل من السلسلتين (في
القدر) أي الحكم (فبهي) به هذا المعنى (فرع الانحصار) والضبط ولا شيء منهما
بمتناه محصور يصح الحكم عليه بالمساواة المذكورة اذ لا تتصور المساواة
والحكم بها الا في متناه محصور فن ابن العرب لم يستحالتها والحكم بها (وان
أريد بها) عندهم (عدم تناهي كل) من السلسلتين أي انهما سريان في عدم
التناهي (فاستحالتها) أي المساواة به هذا المعنى (هي) عين (الدعوى) التي
ادعاهما الفلاسفة وهي تسلسل الممكنات الى ما لا نهاية (وجوابه) أي هذا
القيـل من قبل أهل السنة اختيار المعنى الاول وهو ان المراد بالمساواة هنا
التمائل في القدر (منع توقف التماثل) أي تمائل كل من السلسلتين (على
الانحصار) أي لا يسلم هذا التوقف (بل) معنى تماثلهما (هو كونهما بحيث
لا يحتوى أحدهما) أي أحد مجموعي السلسلتين (على ما) أي قدر زائد (ليس
في) المجموع (الآخر) بل يكون جميع ما شتمل عليه ذلك اشتمل عليه هذا
(وظاهر) ان المساواة به هذا المعنى مستحيلة ضرورة (انه) أي التماثل بهذا
المعنى الذي هو معناها (كذب في الفرض المذكور) في صدر الدلائل من
زيادة أحد المجموعين على الآخر بقدر متناه اذ كذب ما هو بمعنى الشيء
يستلزم كذب ذلك الشيء أيضا ضرورة (فأحدهما) وهو مجموع السلسلة
الآتية (لا محالة) في انه (محتوى على أزيد) من الآخر لتحقق زيادته عنه بقدر
متناه وهو من الطوفان الى الآن والشيء بدون زيادة لا يساوى نفسه معهما
علمت أن المطبق هو عين المطبق عليه لكن بزيادة أفراد (فبالضرورة يفرغ)

المجموع (الآخر) المنجر عن الزيادة الذي هو مجموع السلسلة الطوقانية (قبله)
أى الاحدا المحتوى على أزيد (وهو متأخر) عن الآخر الذى لم يحتو عليه من
الجهة التى فرض عدم تناهى السلسلتين فيها (بمقدار ما) أى الشئ الذى
(زاده) الاحدا المحتوى على أزيد أى مقدار من الطوقان الى الآن (المفروض
تناسيه) والزائد على المتناهى بمتناه متناه (فتناهى) أى مجموع السلسلتين
قطعا (وليس لهم) أى الفلاسفة (مخلص) أى حجة وطريق يخلصهم مما
ألزمهم به أهل السنة من وجوب احدى نسبتين بين كل عشرين متغايرين
بحيث اذا ثبتت احدهما ارتفعت الاخرى فلا محيص (عن ان يحتوى) أحد
السلسلتين (على أزيد) فيتفاوتا (و) ان (لا يحتوى) على أزيد فيتساويا
(والا) نقل ليس لهم مخلص عن احدى النسبتين (ا) لزمن ان يوجد عددان
متغايران ليس بينهما مفاضلة ولا مساواة (ف) ارتفع النقيضان (وارتضاءهما
محال فأتى اليه وهو عدم التناهى محال فثبت المطلوب (وليس لهم) أى
للفلاسفة أيضا (أن) ينقضوا علينا ما ألزمناه لهم من التناهى (ف) مة ولو ان
التناهى انما يلزم فى الطرف الذى فيه التفاوت وهو جهتنا (فيما لا يزال (لا)
فى الطرف الآخر وهو (جهة الازل) فلا يكون ذلك مبطالا لقول بعدم
التناهى (ا) لأن ذلك مدفوع من قبل أهل السنة (بما علمته) أولا (من تقرير
الكلام) عند الفرض (فى مجموع الجملة) أى السلسلتين (من حيث
كل مجموع مع) المجموع (الآخر) لامن حيث الافراد الموجودة فى
الخارج حتى يلزم ما قالوه فالمنظور له المجموع مع المجموع (فى نسبة النظر) أى
العقل بقطع النظر عن الافراد فان العقل يحكم بان المجموع المقتطع أقل من
المجموع المقتطع منه بقدر الاقطاع وانه لا بد فى كل عشرين من احدى
النسبتين الزيادة واللاز زيادة ولا ثالث فيلزم التناهى غاية انه يعمد أن يحكم

بتناهي الافراد من أول الامر فيستدل على تناهيها بتناهي المجموع الذي
استدل على تناهيه بجزم العقل بل انه لا بد من الزيادة واللا زيادة وقد انتفت
الثانية فتعينت الاولى وهذا تقرير للكلام (بما) أي وجهه (لا مخلص) للفلاسفة
(منه و) هؤلاء (القوم) قد (أضلتم) عن العقائد الالهية ايقينية (وساوس)
شيطانية (تخييلية اذا جاءها المعيار) أي الميزان (الصحيح) أي الدليل
المؤيد (لم يجدها) الا كسراب ببيعة يحسبها الظمان ماء حتى اذا جاءه لم
يجده (شيأ قالوا) اراد على الشق الثاني وهو التفاوت يريدون نقض
برهان التطبيق بمراتب الاعداد والضمير ليس للفلاسفة لما صرح به اليوسفي
ويعلم أيضا من استقصاء عبارة تشرح المواقف الآتية عند الخلاف في شرط
البرهان من سقوط النقض بالاعداد عندهم أيضا بما اشترطوه في هذا الدليل
لكن ينتج النقض بتخلفه في بعض الموجودات وحاصل ذلك القيل لانه لم
ما ادعيتهم من استلزام التفاوت التناهي بل (التفاوت لا يستلزم التناهي
والسند) أي الحجة في ذلك اننا نترض جملتين من الاعداد هما (تضعيف)
نحو (الواحد مرات غير متناهية مع تضعيف) أي وتضعيف نحو (الاثنين
كذلك) الواحد في كونه مرات غير متناهية ثم نطبق احدهما على الاخرى بان
نضع الاول من الزائدة بازاء الاول من الناقصة ونورد الكلام الخ مع ان هاتين
الجملتين غير متناهيتين بالضرورة قلنا معاشر أهل العلم لم في دفع هذا القيل
ما جاءهم هذا النقض الامن اطلاق ما قيدنا فانا (فرضنا) الذي فرضناه في
الدليل انما هو (تفاوت) مخصوص (بقدر متناه كذا) من الطوفان الى
الآن الذي (سبق) قرية وهذا يستلزم التناهي بالارضية لا مطلق تفاوت
حتى ينقض بمراتب الاعداد فانه وان تفاوت تضعيف الاثنين على تضعيف
الواحد الا ان التفاوت ليس بقدر متناه فلا يستلزم التناهي وهذا الجواب

انما ينفع فيما هنا من التضعيفين لا فيما ذكره السعد من انه لو صح ما ذكره من انه
 في الاعداد بان يطبق من الواحد الى مالا يتناهى ومن الاثنين الى مالا يتناهى
 وتقريره كما مر حتى يلزم تناهى الاعداد وهو باطل اتفاقا اه نعم تنفع فيه
 العلوة الآتية تأمل وشاهى انا ان لم نجري في الجواب عن النقض بما ذكره فلنجري
 في دفعه (على) ما في المواقف وشرحه وهو ان المعلولات بل جميع ما يستدل
 بالتطبيق على بطلان التسلسل فيه قد ضبطها وجودها ليس المذكور لذي هو
 المعلولات واخوانها امر او هو مما محض حتى يكون انقطاعها في التطبيق
 بانقطاع الوهم زهابا فيه باعتباره بخلاف مراتب الاعداد فانها وهمية
 محضة فلا يكون زهابا في التطبيق الا باعتبار الوهم لكنه عاجز عن ملاحظة
 تلك الامور الوهمية التي لا تنهاى فتقطع تلك الامور بانقطاع الوهم عن
 تطبيقها فلا يلزم محذور وتحقيقه ان الاعداد لا تكونا وهمية محضة ليس فيها
 جاتان في نفس الامر تطبيقا فنختار انهما ما اى الجملة بين المقروضتين في
 الاعداد انقطاعا في التطبيق بانقطاع الوهم عن التطبيق لعجزه وليس يلزم من
 انقطاعهما انقطاع مالا يتناهى في نفس الامر حتى يكون محالا اذ ليس
 الجملة ان في نفس الامر فلا يتيه صور ان يكون انقطاعها ما في نفس الامر
 او نختار انهما لا يقطعان ولا يلزم من ذلك تساويهما في نفس الامر لان هذا
 التساوى فرع وجودهما في نفس الامر بخلاف ماله وجود في نفس الامر فانه
 يلزم منه احد امرين إما انقطاعه فيكون مالا يتناهى في الواقع متناهيافيه
 أو عدمه أى عدم انقطاعه في نفس الامر فيلزم تساوى الجملة بين الزائدة
 والناقصة وكلاهما محال لما عرفت اه فتلخص من هذا (ان هذا) التناهى
 أو البرهان التطبيقى والاول أنسب بما قبل والثانى الموافق لما يأتى والمأخوذ
 من عباراتهم (لا يلزم) التعبير بلا يلزم في بعض النظائر وبلا يجزى في

بعضها الآخر لم يظهر له فيه سر لا تقي بفضل المحشى أعتد عليه (في الاعداد)
ان أريد بها المعدودات فهي لا تخرج عن المقدمات والمعلومات الآتية
الابلا اعتبار وان أريد بها الالفاظ التي بعديها فهي من - ما وان أريد بها
الكميات وهو الظاهر نفاها قوله بعد والافكل ما وجد بالفعل الخ لان الكمية
أمر اعتباري لا وجود لها الابالوجود العقلي لا النعلى اللهم الا ان يراد باعتبار
محلها نعم بهذا الاعتبار لا يخرج عما قبل ويعدن عين هذا الوجه بتوجهه على
تعلقات الصنفات الآتية على الاعداد أيضا وعلى أى وجه لا يلزم فيها (لانه
قاصر على الموجودات) الخارجية والاعداد ليست كذلك لانها أمور وهمية
خيالية لا وجود لها في نفس الامر حتى يكون هناك جملتان نطبقان قال السعد
في شرح العقائد وهذا التطبيق انما يكون فيما يدخل تحت الوجود دون ما هو
وهي محض فانه ينقطع بانقطاع الوهم فلا يرد النقض بمراتب الاعداد بان
يطبق جملتان احدهما من الواحد لا الى نهاية والثانية من الاثنين لا الى نهاية
ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته فان الاولى أكثر من الثانية مع لاتناهيها
انتهى (و) ما يقال اذا كانت الاعداد لا وجود لها فكيف حكموا بلا
تناهيها كظيورها الآتى مدفوع اذ (قولهم الاعداد لانهاية لها) ليس
المراد منه أن ما لا يتناهى يدخل في الوجود (انما هو تخييل) ووهم محض
كتوهم فراغ فوق السماء أو تحت الارض لانهاية له وذلك (لكونه لا تقف
على حد) لا يتصور فوقه آخر في المستقبل (والا) نحمل قولهم بلاتناهيها
على التخيل نظر الكونها الخ بل على التحقيق نظر الماضى منها (ف) لا يصح
اذ (كل ما وجد) منها خارجا (بالفعل) قائم فيه البرهان (متناه) عقلا
قال اليوسى فان قيل التطبيق في أفراد الحركات الماضية مثل الانما هو محض
وهم اذ ليس هناك جملتان حقيقة واعتبار الشئ بنفسه باطل وبالوجه الذى

جری الوهم هنا یجری فی الاعداد ونحوها أيضا والافسا الفرق قلنا لا فرق فی
معنی التطبيق فانه حقيقة واحدة فی الجميع وانما الفرق فیما یستعمل فیہ
فانه هنا افراد وجدت بخلاف افراد الاعداد ونحوها فانها لا وجود لها
فتم تخصیص عدم لزومها بالاعداد (كما) انه (لا یلزم فی تعلقات الصفات)
ولو حادث (لانها أمور اعتبارية) ذهنية (لا ثبوت لها فی الخارج والا)
یکن لا ثبوت لها خارجا ای لو کان لها ثبوت خارجي (لتسلسل) الامر كما یعلم
بعد (وصرح به السعدی غیره وضع من شرح المقاصد فیقال) فی بیان
تسلسل الامور الاعتبارية لو کان لها ثبوت خارجي تخیرا وحصر (ا) قول
(من قال للاعتبار ثبوت مما) أي جملة سمحت (سبق الكلام فیہ) فی عبارة
الموجودات فی بحث الاستدلال علی حدوث العالم (ثبوتہ) أي الاعتبار
(هذا) منحصري فی أمرین لا ثالث لهما (اما) أن یكون (بعض الذهن) لامع
الخارج ونحن لا نمنع منه (ف) حیث قد (وافقنا) علی ما قلنا من ان الاعتبار
ثبوتہ ذهني خالص عن شائبة الخارج (أو) ان (لا) یكون ثبوتہ ببعض
الذهن بل مع الخارج ونحن لا نقول به (ف) حیث قد خالفنا ولزمك التسلسل
لان ثبوتہ الخارجی أمر اعتباري أيضا (یحتاج لثبوت) خارجي (وهكذا)
هذا الثبوت اعتباري یحتاج الی آخر الی ما لانهاية والتسلسل باطل فإدئی
الیہ وهو ان للاعتبار ثبوت خارجي باطل فإدئی الیه وهو جریان هذا البرهان
المختص بالموجودات وانما وجه التناهي فی الاعتباریات باطل فثبت المطلوب
وهو انه لا یجری فیها (كما) انه (لا یجری فی مقدمات المولی) سبحانه
وتعالی أي متعلقات قدرته التي تعلقت بها تعلقات لوجها لا تحیزيا حادثا (فان
كل ما) تعلقت به كذلك و (وجد منها) بالفعل فهو (متناه) عقل قائم
فیہ البرهان فلا حوادث لأولها (وانما عدم تناهيها) أي مقدمات دورات

المولى (بمعنى عدم وقوفها عند حد) لا يتصور رفوقه آخر لا بمعنى ان مالا نهاية له يدخل في الوجود لانه محال فتبين ان القول فيها (نظير ما سبق) لك (في الاعداد) سواء بسواء لا فرق الا في اعتبارية ما وجد ثم اللهم الا ان يعتبر محالها على ما سبق وفي أنبئية الاسلوب أيضا اذا تأملت تعليلها وذلك أن كل ما وجد من المقدورات لا ينتج عدم جريان البرهان فيها بل ينتجه القصر على الموجودات المذكورة في جانب الاعداد ويدفع هذا برجوع التعليل هنا للتنظير المستفاد من الكاف المؤكد بتطير الخ بعد واما عدم جريان البرهان فيها فعملته القصر على الموجودات فساوى ما هنا ما سبق (وكذا) المذكور أي المقدورات بل والاعداد على ما سبق (معلوماته) أي متعلقات علمه تعالى الجائزة (الوجودية) أي التي تعلق بأنها توجد تعلقات تجيز باقديما بناء على ما رجحه السنوي والجماعة من انه ليس للعلم الا هذا الوجود في الماضي أو الحال أو المستقبل انما هو أطوار في المعلوم لافي العلم واصلو حيا قديما على ما ذهب اليه غيره فلا يجري فيها البرهان لانه قاصر على الموجودات ومعنى عدم تناهيهما انهما لا تنتهي الى حد ليس فرقه آخر والا فكل ما وجد منها متناه أمان معلوماته تعالى الوجودية الواجبة كذاته فلا يتأتى فيها مطلقا لانها قديم واحد والمفروض سلسلتان وكلما لاته فعلى نزاع في شرط البرهان يأتي (وأما) معلوماته (العدمية) الجائزة وكذا المستحيلة بالاولى (فهى) (بمعزل) أي بعد (عن مورد) أي محل ورود هذا (الدليل من الموجودات) أي الذي هو الموجودات الممكنة أو مطلقا على ما يذكر (فهى) بما تقر في الاعداد بل وفي نظائرها (اندفع قول الخيال ان الاعداد لانها لها حقيقة باعتبار علم الله تعالى فيجري فيها) هذا (البرهان) أي ولا ينتج التناهي أي فلا يسلم أن التطبيق ينتجه ولا يخفاه وجه اندفاع هذا القيل بما سبق ثم لا خلاف في قصر

هذا البرهان على الموجودات (نعم في عبد الحكيم وغيره خلاف) في جواب
 (هل يكفي) فيه (مطلق الوجود) من غير تقييد بكونه على سبيل الاجتماع مع
 الترتيب الطبيعي كالعلل والمعلولات أو الوضعي كالأبعاد وألامعة كالنفوس
 الناطقة المنارفة أو على سبيل التعاقب كالحركات الفلكية (أولاد) فيه (من)
 الأخير أي الوجود على سبيل (التعاقب) كما مثل و (منشؤه) أي هذا الخلاف
 أي أنه مبني على خلاف آخر في جواب (هل يكفي في التطبيق بالامتداد
 الفرضي) كالحاصل في اعداد الحصى فينبني عليه أنه يكفي مطلق وجود (أو
 لا بد) فيه (من الامتداد الذاتي كالحاصل في الحبلين) فينبني عليه أنه لا بد من
 التعاقب ودرج صاحب المواقف وشرحه على الاول ولعلهم لم يعبا بالثاني
 لتخلفه في بعض الموجودات كالنفوس الانسانية فيكون ناقضا للدليل ونص
 عبارتهم في ذلك مع ما للحكماء هنا وذلك عقب ما نقلناه عنهم ما قرينا في الاعداد
 وانما قلنا قد ضبطه وجود ولم نقل قد اجتمعت في الوجود ليتناول كل
 ماله وجودا ماما سواء كان بينهما ترتيب أوليكن واما على سبيل التعاقب أي
 بالاجتماع في الوجود فان ترتيبهما أي ترتيب هذين النوعين أعني المجتمعة في
 الوجود والمتعاقبة فيه ليس بمجرد اعتبار النوع كما في مراتب الاعداد لان
 الآحاد فيها قد اتصفت بالوجود في نفس الامر اما مجتمعة أو متعاقبة وقال
 الحكماء انما يتسلسل في أمورها وجودا بالفعل وترتب اما وضاها واما
 طبعها ليس قط عنهم ذلك النقض وتلخيص ما ذكره أنه اذا كانت الآحاد
 موجودة معا بالفعل وكان بينهما ترتيب أيضا فاذا جعل الاول من احدي
 الجملةين بازاء الاول من الجملة الاخرى كان الثاني بازاء الثاني قطعا وهكذا فيتم
 التطبيق بلا شبهة واذا لم تكن موجودة في الخارج مع عالم يتم لان وقوع آحاد
 احدها بازاء آحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب

الخارج في زمان أصلا وليس في الوجود الذعني أيضا لاسيما تهمالة وجودها
منصلة في الذهن دفعة ومن المع- لوم أنه لا يتصور وقوع بعضهم بأجزاء بعض الا
إذا كانت موجودة تفص- يلامعا ما في الخارج واما في الذهن وكذا لا يتم
التطبيق إذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب بوجهه اذ لا يلزم
من كون الاول بأزاء الاول كون الثاني بأزاء الثاني والثالث بأزاء الثالث
وهكذا الجواز أن تقع آحاد كثيرة من احدها بأزاء واحد من الاخرى اللهم
اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بأزاء كل واحد من الاخرى لكن
العقل لا يقدّر على استحضار ما لانهاية له منصلة لادفعة ولا في زمان متناه حتى
يظهر هناك تطبيق و يظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم
واستوضح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاستواء
وبين اعداد الحصى فانك في الاول اذا طبقت طرف أحد الحبلين على طرف
الآخر كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من أحدهما بأزاء جزء من الثاني وليس
الحال في اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك في التطبيق من اعتبار تقاصيلها قالوا
فقد ظهر أنه لا بد من هـ ذين القيدين في تميم البرهان التطبيق في- فلا نقض
بالاعداد أصلا قال المصنف وأنت تعلم أن الدليل على برهان التطبيق عام
لقيامه وجرانه في كل مضبوطه وجود كما قررناه لك وتخصيص المدلول ببعض
ذلك المضبوط أعني المتيد بالاجتماع في الوجود مع الترتيب بوجه من الوجوه
اعتراف بالتخالف أي تخالف المدلول عن الدليل في البعض الآخر أعني
الحوادث المتعاقبة والامور المجتمعة بالترتيب وأنه يوجب بطلانه أي بطلان
الدليل لكونه منقوضا اهـ (و) ظاهر أنه (على كل) من القولين
(لايتأتى) جريانه (في قديم واحد) لانه مفروض في سلسلة متين وذلك
منقود هنا وأما غير الواحد كما لانه تعالى فيلزم التول بتناهيها على التول

الاول اذهى موجودة وان لم تكن متعاقبة لكن لا ندرلك ذلك المتناهي قال
 تعالى ولا يحيطون به علما وفي الحديث لا احصى ثناء عليك (و) أما
 (ما سبق) عند الكلام على دخول الشيخ عبدالسلام على قول أبيه فواجب
 له الوجود الخ نقلا (عن) أبي مهدي عيسى (السكّاني) وارتضاه (من ان
 كالات الواجب) تعالى (الوجودية لانهاية لها حقيقة) أي لا باعتبار
 عقوانا أو التعلقات أو غير ذلك فهو يعلمها تفصيلا و يعلم أنها لانهاية لها
 والتناهي بين التفصيل واللانهاية في الحادث فهو (مبين) أي ما سبق عنه
 (على) القول (الاخير فيما يظهر) اذ هو لا بد فيه من التعاقب ولا تعاقب في
 صفاته تعالى فلا يجري فيها بخلافه على الاول (فليتنظر) البناء على هذا
 القول مع ان عدم تناهيها مرضى السكّاني الذي هو من محققى السنيين (نعم)
 يقال انها ليست مبنية على قول مع لاتناهيها وفاقا للسكّاني لانها ليست
 سلسلتين وهذا الدليل قد (أفاد السعدى في شرح المقاصد أنه لا ينتج استحالة
 سلسلة واحدة) لانهاية لها (الابان ينتزع منها) أي السلسلة الواحدة
 (سلسلتان) وذلك (كان يؤخذ فرد) منها (ويترك فرد وهكذا لما
 لا أول) أي نهاية (له ويجعل المأخوذ) من الافراد (سلسلة والمترك)
 منها (أخرى) فيحصل هناك سلسلتان تطبقان كما علمت (فتأمل) هذا فانه
 لا يفيد سوى تساويهما فلا يصح أن يقال كما سبق اما ان يتساويا أو يتناوتا الخ
 الا أن يلاحظ زيادة احدهما بفرد مثلا بقى انك علمت مما سبق أنه ليس هناك
 سلسلتان تطبقان وانما اعتبر الشئ بنفسه بنقص حوادث فليكن ما هنا
 طريقا آخر في الدليل والله أعلم الدليل (الثالث) من أدلة بطلان التسلسل
 تقريره (أن العلية والمعلولة متلازمان) أي متضايفان تضائفا حقيقيا
 بمعنى أنه لا يتحقق فرد من هذه الاوبارائه فرد من هذه لاتضايفهما مشهور الا أنه

لا يلزم التكافؤ فيه كعله لهما معلولات كثيرة لكن في هذا المثال وان لم يحصل
التكافؤ في العلة والمعلول فقد حصل في العلية والمعلولية لان بازاء كل معلولية
فيه عليية وذلك (كالابوة والبنوة) ومعنى تلازمهما ما أنه (بحيث لا يتحقق
افراد من هذه الاو) الحاصل أنه (قد يتحقق بقدرها افراد من هذه الاثرى)
أى تعلم أنه (متى تحققت عشر أبوات) مثلا (فلا بد من تحقق عشر بنوات)
أيضا (معها) وقد يقال قد تحققت الابوة بدون البنوة في آدم عليه الصلاة
والسلام وبالعكس الابن الاخير (و) يجب بانه (ان كان الابن الاخير يوصف
بالبنوة لا) (الابوة فالجد الأعلى) يكون ملتبسا (بعكسه) فيوصف
بالابوة لا بالبنوة (ف) حينئذ فرد البنوة وفرد الابوة (قد تكافأ) نرجع
الضمير فردهما الصادق ولا يصح رجوعه للابن والجد لان سياق الكلام ليس
لهما على أن التضاييف فيهما مشهورة ولا حقيقى يلزم فيه التكافؤ كأب له أبناء
كثيرة ولا يصح أيضا رجوعه لنفس الابوة والبنوة وان كان المعنى عليه وهو
المأخوذ من شرح المواقف كالذى قبله حيث قال صارقا المتن عن ظاهره وأما
الاستثنائية وهى بطلان التالى فلان العلة والمعلول أى العلية والمعلولية
متضاييفان تضاييفا حقيقيا ومن لوازمهما التكافؤ في الوجود أى اذا وجد
أحد المتضاييفين الحقيقيين وجد الآخر قطعا فلا بد أن يوجد بازاء كل واحد
من أحدهما واحد من الآخر فيكونان متساويين في العدد ضرورة وانما لم
يجب في المتضاييفين المشهورين كأب واحد له أبناء كثيرة لكن بازاء كل بنوة
أبوة اه لان القياس تكافؤا بآباء التآنيث ولا يقال ان الابوة والبنوة تأنيثهما
مجازى فيجوز حذف التآنيث حينئذ لان محل ذلك في غير ضميره فيجوز نظر العينان
لا العينان نظر اولئك ان ترجع أيضا الضمير هنا للابوة والبنوة لانهم ما في معنى
المتضاييفين فصيح التذكير وما سبق ويأتى من كل نظير فاحمله على ما يناسب

والخطب يسير (وعلى تقدير سلسلة العال الموثرة) التي الكلام فيها (غير متناهية) مدخول الواو يلزم وهذا متعلقه مرتبط معه باقول الكلام متمين له أى ان العلية والمعلولية متلازمان متكافئان كالابوة والبنوة و (يلزم) حينئذ على تقدير الخ (تخالف هذا) التكافؤ (المجمع عليه عند العقلاء) اجماعا مستند للعقل بمعنى أنه قاض بالتكافؤ في كل متضايقين حقيقيين للزوم سبق العلة وتأخر المعلول كما يأتي في برهانه فعسى بهذا يدفع ما قيل ان تلازم العلية والمعلولية بمعنى أنها متى وجدت وجدت وبالعكس وهو متحقق في الاخير ووجوب التكافؤ أمر زائد لا يسلم الاجماع عليه واما التكافؤ في الابوة والبنوة فاتفق وما قيل ان العلة قد تنشأ عنها معلولات فلا تكافؤ فهو ساقط بما سبق (و) بيان (ذلك) أنه لو تسلسلت العمليات الى غير النهاية لزاد عدد المعلولية على عدد العلية (ان) الفرد (الاخير يوصف بالمعلولية دون العلية) فيكون كل ما هو علة في هذه السلسلة معلولا من غير عكس ولا يقال من أين العلم بالتناهي حتى يوصف فردا بالخيرية وبالمعلولية دون العلية (اذا فرض حال آخريته من جهتين فمما لا يزال) لا في الازل وهي معلومة التناهي قطعاً ثبت أنه أخير معلول لا غير (وكل واحد مما قبله) من الافراد (فيه علية) من حيث تأثيره (ومعلولية) من حيث أثره فهو علة ومعلول (باعتبارين) واذا علمت هذا (فاما ان ينتهي) ما قبله (الى فرد) ملتبس (بعكس) الفرد (الاخير فيكون علة غير معلول نظير ما) أى الوجه الذي (سبق) للأقرب (في مثال الابوات والنبوات حتى) أى (يحصل التكافؤ) هنا ايضا أى تساوى عدد العلية والمعلولية كما هو حقهما (ف) حينئذ (تنقطع السلسلة) وهو المطلوب (والا) ينته الى فرد بعكس الاخير الخ (لزم ان المعلولية من حيث هي) معلولية لا بقيد كونها فردا أخيرا (وجد من) افراد (ها فرد

ليس بازائه) أى مقابله (فرد من) افراد (العلية) فأنه فى التكافؤ
وهو باطل فما أدى اليه وهو عدم انقطاعها باطل أيضا (قال الحق السعد)
التفتازانى (فى شرح المقاصد) يجوز (لأنه ان تقرره) أى هذا البرهان
(أيضا) طريق (القطع والتطبيق) كما قررته بهذا الطريق وذلك (بان)
تفرض المعلولات سلسلة والعليات أخرى و (تطبق مبدأ سلسلة المعلولات
وهى) مبدؤها (من) الفرد (الآخر على مبدأ سلسلة العليات وهى
لا محالة) مبدؤها (مما) أى الفرد الذى (قبل الآخر) ضرورة ان
الآخر معلول فقط فمقابله علة وان كان معلولا أيضا بالاعتبار السابق لكن
المفروض انتزاع العليات سلسلة على حدة والمعلولات كذلك فلا شك فى زيادة
سلسلة المعلولات على سلسلة العليات بالفرد الآخر المعلول المحض وقياس
ما مر عن السنوى وان كان لا مانع مما هنا أن يقال بان تطبيق سلسلة العليات
على سلسلة المعلولات بمقابله فرد من هذه بفرد من هذه أخذ من جهةتنا
مرسلا الى الازل (فان تساويا) أى مجموعا السلسلتين (بحيث يكون كل
فرد من هذه) أى سلسلة المعلولات (بازائه فرد من هذه) أى سلسلة
العليات (وهكذا) الى ما لانهاية له فى الازل (لزم مساواة الزائد) الذى
هو سلسلة المعلولات (للمناقص) الذى هو سلسلة العليات (والا) تتساويا
(لزم عدم التلازم بينهما) فتخالف التكافؤ المجمع عليهما (وكلاهما) أى
مساواة الزائد للمناقص وعدم التلازم (محال) فأتى اليهما وهو عدم التناهي
محال أيضا ثبت المطلوب لانه اذا اتفقت المساواة بسبب نقص فرد من العليات
والتفاوت بسبب وجوب التكملة ثبت عدمهما وهو التكافؤ المؤدى
للتناهي والله أعلم الدليل (الرابع) من أدلة بطلان التسلسل الاحد عشر
تقريره (أنما) وقع من الافراد (بين) المعلول المعين (الآخر وكل فرد من)

افراد (السلسلة) أى سلسلة العمل التى فرضت غير متناهية (متناه ضرورية
 حصره بخاصرين) هـ ما هذا الاخير وذلك الفرد ويستحيل أن مالا يتناهى
 يحيط به أمران (فوجب تناهى السلسلة) كلها أيضا (فانه لا تزيد على
 مجموع ذلك) أى الواقع بين الاخير وفرد ما من السلسلة (الا المبدأ) الذى
 اعتبر أخيرا (والغاية) التى فى جانب العمل فان ما عدا هـ ما واقع بينهم ما وهو
 متناه ولا يزيد الكل الا بهـ ما فليكن متناهيا أيضا قال فى شرح المواقف وليس
 ما ذكره أى العضد من قبيل أن يقال ان ما بين ا و ب أقل من ذراع
 وما بين ب و ح أقل أيضا وما بين ح و ز كذلك فيكون ما بين ا و
 ز أقل من ذراع فانه ظاهر الفساد بل هو من قبيل ما بين ا و ب أقل من
 ذراع وما بين ا و ح أقل أيضا وما بين ا و ز كذلك فاذا أخذ ز
 مع الواقع بينهما وبين ا لم يزد على ما هو أقل من ذراع الابقطة ز وهـ ذا
 حكم صحيح اهـ وهذا كما قال مبنى على دخول المبدأ والاقال لم يزد على ما هو
 أقل من ذراع الابقطى ا و ز كما صنع هنا بئى ان الغاية لم تعلم فلم يتم هذا
 البرهان وأجيب بأنه قد دسى كما عترف بذلك من احتج به قال فى شرح
 المواقف وذلك لان العمل لو كانت متناهية لظهر ظهورا تاما ان ما عدا واحدة
 تامتها واقع بينهما وبين المعلول الاخير وأما اذا فرضت غير متناهية كما فيما نحن
 بصدد فليس يظهر هذا المعنى فيه اذ لا يتصور هناك واحدة من العمل
 الا قبلها على أخرى فكيف يتصور الانحصار لكن صاحب القوة الحدسية
 يعلم ان هناك واحدة من العمل وان لم تتعين عنده ولم يمكن العقل ان يشير اليها
 اشارة على اليقين وان تلك الواحدة مع المعلول الاخير محيطة بما عداها اهـ
 ولا يخفى ان الحدس لا يلزم به الحصر فلم يتم الحصر تأمل (واقصر العضد)
 رحمه الله (فى) متن (المواقف على بيان هذه) الأدلة (الاربعة) وعنون

عنها كصاحب المقاصد فيها وفي الثلاث الآتية بالوجوه (في مبحث ابطال التسلسل) وهو المقصد الثامن من المرصد الخامس من الموقف الثاني منها وقيد ببيان لان العضد ذكر أيضا فيها ووجهها خامسا أحال بيانه على مبحث الالهيات ونص عبارته مع الشارح الوجه الخامس اناسيين في الالهيات انتهاء الكل أي جميع الممكنات الموجودة الى الواجب لذاته وعنده تنقطع السلسلة لاستحالة أن يكون الواجب لذاته معلولا لغيره فهو طرف للسلسلة وهذا الوجه يختص بالتسلسل في العلل دون المعلولات وانما يتم اذا أثبتنا الواجب الوجود بطريق لا يحتاج فيه الى ابطال التسلسل لان بطلان التسلسل بهذا الوجه موقوف على ثبوت الواجب فلما ثبت الواجب بطلان التسلسل لكان كل منهما موقوفا على الآخر والله أعلم (وزاد السعد) رحمه الله تعالى (في شرح المقاصد) على الوجوه الاربعة التي بينها في المواقف (في هذا المبحث) أي مبحث بطلان التسلسل وهو المبحث السادس المعتقد لاستحالاته كالدور من المنهج الخامس من الفصل الثالث من المقصد الثاني دليلا يطل التسلسل أيضا (خامسا) بحسب العدة هنا وان كان هناك وجهها رابعا (وهو) أي تقريره (ان من القواعد) المقررة عندهم (وجوب سبق العلة) على المعلول فيعزل المعلول المحض ثم يطبق بين سلسلتي العلل والمعلولات بعد جعل كل من الآحاد متعديا باعتبار ووصفي العلية والمعلولية (ف) حينئذ (لا بد) في تحقق ذلك السابق (من) زيادة (فرداها) أي العلة فيكون علة (ليس معلولا) كما ان الفرد المعزول معلول ليس علة وما بينهما علة ومعلول باعتبارين فتنتهي السلسلة (والا) يكن لا بد لها الخ (كانت العلة والمعلول سيين) أي مستويين (في) الوجود على (التعاقب) من غير سبق لفرد من العلة بمعنى أن كل علة وجدت قارنها معلولها فردين منهما

مصطعبين بعد فردين كذلك وهكذا وهو باطل فان قيل هذا لا يظهر الا اذا
كان السببق زمانيا وهم يقولون ان سبق العلة ذاتي قلنا لا فرق فان العلة
لا تعقل الا قبل المعلول كالشمس قبل ضوئها وحركة الاصبع قبل حركة الخاتم
فلا بد أن هناك معنى يصح ترتيب المعلول على العلة كما سبق تحقيقه عن شرح
المواقف والمقاصد فارجع اليه والله أعلم (و) زاد في شرح المقاصد أيضا دليلا
(سادسا) بحسب العدة هنا وان كان وجهها خامسا هناك يطل التسلسل
أيضا (وهو أن السلسلة) المذكورة عدد فهي لا تخلو (اما أن تنقسم
بمتساويين) بأن تكون قطعتين افرادهما سواء (أولا) تنقسم بهما بأن
تكون قطعتين تزيد افراد احدهما فردا ولا ثالث لهما يجوز العقل فاذا انتفى
أحدهما ثبت الآخر فلا بد من انقسامها بأحدهما (والا) تنقسم به لزم
وجود ثالث لهما وهو مفقود (ارفع النقيضان) هنا الانقسام بمتساويين
واللانقسام بهما وهو محال (فتكون) السلسلة (اما زوجا) ان كانت
منقسمة بمتساويين (أو فردا) ان لم تكن كذلك (وكل منهما) أى الزوج
والفرد (متناه) بلارية (ضرورة حصره) أى كل (بين حاصرين) أى
ما قبله وما بعده ومن المحال ان ما لا يتناهى يكون بين أمرين محيطين به واذا
أردت بيان ذلك الحصر (فان كل زوج أقل) عددا (من الفرد) حال كونه
(بعده) أى الزوج بواحد (وأكثر منه) أى الفرد حال كونه (قبله) أى
الزوج (بواحد) وذلك (كالاربعة) فانها زوج مرتبتها (بعد) مرتبة
(الثلاثة) التي هي فرد قبلها وذلك أكثر من هذه بواحد (و) مرتبتها (قبل
الخمس) التي هي فرد أيضا بعدها وهي أقل منها بواحد كذلك وهذا حكم
الزوج مع الفرد (وكذا الفرد مع الزوج) بالافرق فان كل فرد أقل من الزوج
بعده وأكثر منه قبله بواحد وذلك (كالثلاثة بين الاثنين والاربعة) فانها فرد

بعد الاثنين أكثر منها وقبل الأربعة أقل منها فثبت انتهاء السلسلة وعلى هذا
 يمكن الاستدلال أيضا بأن السلسلة له عدد وكل عدد محصور لأنه هو ما ساوى
 نصف مجموع حاشيته فالاربعة عدد حاشيته الثلاثة والخمسة ومجموعهما
 ثمانية الأربعة نصفها والله أعلم (و) زاد السعد في الشرح المذكور أيضا
 دليلا مبطلًا للتسلسل (سابعًا) في عددنا وهنالك أيضا (وهو أن السلسلة
 محتوية على أحاد وألوف) فلا يخلو إما أن تكون عدة أحادها مساوية لعدة
 جملها إذا جمعت ألوفها أو أكثر أو أقل (فإن كانت عدة أحادها مساوية لعدة
 جملها إذا قسمت ألوفها لم يساواة إلا أحادها ألوف) وهو ظاهر الاستحالة (وان
 تفاوتتا) أي عدد الأحاد والألوف استحالة أيضا أن يكونا المتفاوتين الألوف
 فتعين أنها أقل من الأحاد فينتد تحتل الأحاد كما في المقاصد على
 جملة بقدر عدة الألوف وأخرى بقدر الزائد والاولى إن كانت من الجانب
 المتناهي حقيقة أو فرضا وقعت الثانية من الجانب الغير المتناهي فتناهي عدة
 الألوف ضرورة وجوده قطع يكون مبدأ الزائد فينتد تحتناهي السلسلة
 تألفها من جملة متناهية الأعداد والأحاد وإن كانت من الجانب الآخر
 الغير المتناهي وقعت الثانية من الجانب المتناهي ما بين الطرفين ومبدأ عدة
 الألوف فتكون متناهية وهي فضل أحاد السلسلة على عدة الألوف (ف) اذن
 التفاوت (بقدر متناه إذا ليس إلا بقدر) تسعمائة وتسعة وتسعين وهو
 (ما يزيد على ألف) أي جنسه (على) جنس (الواحد والمتفاوت بالمتناهي متناه)
 بلا شبهة فتناهي السلسلة قال في المقاصد ويرد عليه وعلى بعض ما سبق منع
 لزوم التساوي والتفاوت في غير المتناهي ومنع لزوم انقطاع الأقل فيه أنه على
 أنه إن أريد بالتساوي مجرد وقوع جزء من هذه بارز جزء من هذه فلا نسلم
 استحالة هذا المعنى ويمكن الجواب بعدم ارادة هذا المعنى وإن المنظورة

المجموع لا الافراد كما سبق نظيره والله أعلم (وبقيت أدلة أخرى) غير هذه
 السبعة (نعلم من كلامهم) أى القوم مفرقة (ويفيدها) مجموعة (شرح
 الكبرى) للإمام السنوسى (و) حاشية سيدى حسن (اليوسى) عليه (وشرح
 المقاصد) للمحقق السعدى التفتازانى (أيضا) كما أفادها الاولان وأفادها
 السبعة المتقدمة (لكن) يفيدها الجميع (فى بحث حدوث الاجسام) لافى
 بحث بطلان التسلسل كالسابقة فانها أفاد جميعها فيه شرح المقاصد وأربعة
 منها شرح المواقف وهذه الأدلة الأخرى (منها) أى بعضها المأخوذ من
 (وهو) الدليل (الثامن) من أدلة بطلان التسلسل بالنسبة للعدد السابق
 والافه ورابع فى شرح الكبرى واليوسى (ان كل فرد) من افراد السلسلة
 (يحكم بأنه فرغ) أى انقضى (قبله) فرد (غيره) منها اذ فراغ ما لانهاية
 له قبل كل فرد ثابت لاشك فيه عندهم (ف) حينئذ لا يخلو (اما) يختار (ان
 تسمر سلسلة الاحكام) بالفراغ هكذا الى ما لانهاية (فتكون) سلسلتها
 (أزلية) أى ليست مسبوقه (وهى مسبوقه) قطعا (بسلسلة) الافراد
 (المحكوم عليها) الفراغ (وجودها قبل) أى قبل ذلك الحكم ضرورة ان
 وجوده فرع وجود المحكوم عليه وما من محكوم عليه الا وقبله آخر فيكون
 هنا أزليا بسلسلة الحكم وسلسلة المحكوم عليه (فيلزم) حينئذ (سبق
 الازلى) أى سلسلة المحكوم عليه (الازلى) أى سلسلة الحكم (وهو) محال
 لان ما عية الازلية عدم المسبوقية وتأخر سلسلة الحكم عن تلك يقتضى
 مسبوقيتها بما افتة كون أزلية لا أزلية وذلك (تناقض اذا المتأخر ليس أزليا)
 ضرورة انه مسبوق (أو) يختار أن (تنتهى) سلسلة الاحكام (افرد) من
 أفراد السلسلة الأخرى (لا يحكم) عليه (بأنه فرغ قبله غيره) فيكون سلسلة
 الحكم أول وهو باطل قال السنوسى فى شرح الكبرى لانه يلزم عليه ان يوجد

عدد متناه في نفسه لكن زدنا عليه واحدا فصار الجميع غير متناه وبطلان هذا
 اللازم ظاهر لان زيادة الواحد على عدد ما زيادة شئ متناه والقرض ان المزيد
 عليه متناه أيضا فيكون مجموعهم ما متناهيا ضرورة فالحكم بأن المجموع غير
 متناه واضح البطلان اهـ (فتنقطع السلسلة لكن هذا) البرهان (انما يتم
 اذ الزم من سبق الفرد) أى افراد المحكوم عليه (للفرد) أى افراد الحكم
 (سبق المجموع) أى جملة الاولى (للمجموع) أى جملة الثانية ولا يلزم ذلك
 الا لو تناهت ليكون فرد من المحكوم عليه لا يتقدمه شئ من الاحكام (فتدبر)
 المقام فان هذا اللزوم قد لا يسلم كما عرفت (وحاول البوسى) رحمه الله في
 الجواب (الالتفات) أى النظر (للجنس) أى جنس الحكم والمحكوم عليه
 (المتحقق في الفرد) أى فردهما حيث قال في حاشية شرح الكبرى فيكون هنا
 قسمان أزليان وهما جنس الحكم وجنس المحكوم عليه ويلزم سبق الثانى
 على الاول لكن سبق الازلى على الازلى محال فسادى اليه محال وانما فرض
 الكلام في الجنسین اذ هما الازليان عند الخصم وأما الاشخاص فحادثة غير
 أزلية وفاقا اهـ ثم ان لم نجري المناقشة على انه انما يتم اذ الزم الخ فلم نجبر (على
 ان التحقيق ان الحكم بل وصحته) هذا اشارة لقول السنوسى أول الدلائل بدل
 ما هنا وهو يحكم بأنه فرغ الخ أن يصح في كل حادث ثبوت حكم بتراغ ما لانهاية
 له قبله لا الى أول في الاحكام اهـ أى ان افراد الحكم الذى هو اثبات فراغ
 ما لانهاية له بل وصحتها (أمورا اعتبارية لا ثبوتية) اهـ فى الخارج زائدة على
 سلسلة المحكوم عليه حتى يكون هناك سلسلة أخرى مسبوقة وحاول البوسى
 الجواب بما لم يظهر ثم قال وعلى الكلام مع ذلك ثلاثة أسئلة وهو أن يقال
 لا نسلم أن ذلك أمر ثبوتى وانما هو اعتبارى بارسلنا ولا نسلم ان سبق الافراد على
 الافراد يستلزم سبق الجنس على الجنس وانما ذلك لو تناهت لىكون كل فرد من

المحكوم عليه لا يتقدمه شيء من الاحكام سلمنا ولا نسلم ان سبق المحكوم عليه
 على الحكم سبق زمني وانما هو ذاتي والسبق الذاتي لا ينافي القدم فهذه ثلاثة
 أسئلة وقد علمت ان الاولين يندفعان وان الثالث قوى تأمل نعم ضعف دلائل
 من أدلة حوادث لأولها بطلانه لا يضرنا شيء لانها طرق كثيرة واحدة
 منها يكفي في المطلوب وقد تقرر دمت قواطع في استحالة حوادث لأولها اه
 ويأتى معنى هذا للمعنى آخر البراهين الدلائل (التاسع) من الادلة الاحد
 عشر (لزوم اجتماع الوجود) أى وجود الافراد في الجملة (والعدم) أزلا
 (ضرورة ان كل فرد) من أفراد السلسلة (مسبوق بعدمه الازلى) وبيان
 التلازم كما بين السنوسى ان تقول كل واحد منها مسبوق بعدمه لأوله وتلك
 العدمات كلها الكونها لا ترتيب فيها مجمعة في الازل أى مشتركة في الانصاف
 بالازلية دفعة واحدة (وقدم) جنس (السلسلة يستدعى وجود الافراد)
 أى افرادها (في الجملة) اذ الجنس لا يبعد قل وجوده الا في فرد من افراده
 فيلزم أن يكون ذلك الفرد الجائز موجودا (أزلا) لكن عدمه السابق عليه
 أيضا أزلى لان عدم كل جائز أزلى مقدم عليه (فقد) اجتمع في الازل وجود ذلك
 الموجود وعدمه وهو محال ضرورة والسابق مع المسبوق العدم مع الوجود
 والمتناقضان الحدوث والازلية فان قالوا ان العدم قبل جميعه الزم ان لها أولا
 وهم يقولون لأولها هـ ذاك خلف وتهافت وفي اليوسى فلو فرضنا حركات
 حادثة فعدم كل واحدة سابقة عليها أزلى اذ الحادث هو الذى لا وجود له في
 الازل فيكون عدمه أزليا وتلك العدمات كلها أزلية اما أن تكون متقارنة في
 الازل أو متقدمة بعضها على بعض فيه أو تتأخر كلها عن الازل والقسمة حاضرة
 باطل تقرر عدم بعضها على بعض في الازل اذ لا ترتيب فيه كما بينا قبل وباطل
 تأخرها جميعا عن الازل والالم تكن أزلية وكان وجود الحركة هو الازل هذا

خلف فتعينت المقارنة وهو المطلوب اهـ (تدبر) هـ فقد وقع فيه كلام للسعد
 ناقشه اليوسى فانظره والله أعلم الدليل (العاشر) من الاحد عشر (لزوم فراغ)
 أى انقضاء (مالانهاية له) عدد اقبل ما وجد منها الآن (وهو) أى فراغ
 مالانهاية له (باطل) لأن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه فمسألة لا أول لها
 باطل أيضا (وربما اعترض) هذا (بأن الفراغ) أى فراغ مالانهاية له (فيمالا
 يزال) أى من طرفنا (وعدم النهاية من طرف الازل) وهذا الاعتراض ذكره في
 شرح المقاصد قال ومنها الى من الأدلة انها لو كانت الحركة الماضية غير متناهية
 لامتنع انقضاؤها لان ما لا يتناهى لا ينقضى ضرورة واللازم باطل لان حصول
 اليوم الذى نحن فيه موقوف على انقضاء ما قبله وورد بالمنع فان غير المتناهى انما
 يستحيل انقضاؤه من الجانب الغير المتناهى اهـ (لكن يؤخذ من تقرير
 السنوسى) هذا البرهان (فى شرح الكبرى) عند الكلام على ابطال حوادث
 لا أول لها (دفع ذلك) أى الاعتراض المأخوذ من اعتراض حيث قال يلزم
 على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل فى الوجود وفرغ من حركات
 الافلاك ونحوها على الترتيب واحد بعد واحد عدل لانهاية له والجمع بين
 الفراغ وعدم النهاية جمع بين متناقضين فيكون محال على الضرورة ويلزم
 عليه أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محال لتوقفه على المحال
 وهو فراغ مالانهاية له اهـ (وحاصله) أى الدفع المأخوذ من تقرير السنوسى
 (ان معنى حوادث لانهاية لها انه) أى انشأنا أو المعنى (دخل فى الوجود
 حوادث) لانهاية لها (فقد حصرها الوجود) أى دخلت فيه (وفرغ منها)
 الاسهل فى موافقة كلام السنوسى السابق وفرغت حال كونها (متعينة)
 للفراغ (ما) أى أى وقت (وجدت) اذ فراغ مالانهاية له قبل كل فرد ثابت
 لاشك فيه عندهم (فسكيف) تفرغو (تكون لانهاية لها هذا تناقض

(وتهافت) ليس من تنمة كلام السنوسي هنا بل ذكره في مقام غير هذا سبق
 ولنوضح كلامه بكلام قرر عنه على شرح الكبرى انه اذا كان ما وجد الآن
 متوقفا على فراغ ما قبله وهكذا الى ما لا نهاية يلزم انه لا يوجد الا اذا فرغ جميع
 ما قبله وهو جميع السلسلة وفراغ ما لا نهاية له محال أى من جهة المبدأ
 فاتحدت الجهة للفراغ وعدم النهاية ولا يصح الايراد الا لعلق الفراغ بفرد
 فقط مع انه علق بفراغ الجميع وهم يسمون ذلك اه (وهذا) الكلام الذى
 علمته في الدفع (له ارتباط) أى نوع مناسبة وتعلق ظاهر (بقول علماء المعقول
 كل ما وجد في الخارج) من الماهيات (لا بد أن يكون مشخصا) متميزا
 (بميزاته) ويسمى ماهية مخلوطة وبشرط شئ حيث أخذت مع قدر زائد عليها
 ووجودها في الخارج مما لا مزية فيه فان وجود الاشخاص في الخارج بين
 لاسترة فيه وهى عبارة عن الماهية الكلية والتشخص فالماهية المخلوطة
 موجودة قطعاً وتماه في شرح المواقف فانظره (ولذلك) أى يكون كل ما وجد
 الخ (منعوا) أى أحال العلماء (وجود الكلى فيه) أى الخارج عن الذهن
 الا فى ضمن فرد من أفرادها لانه حينئذ ماهية مجردة وبشرط لا شئ وهى لا توجد
 فى الخارج والا للحقها الوجود الخارجى والتعيين فلم تكن مجردة عن جميع
 اللواحق الدليل (الحادى عشر) منها (وعليه يقتصر) فى الادلة المبطله
 للتسلسل ولا يزيد وان كان هناك أدلة أخرى تعلم من كلامهم كما قدمنا لك عن
 المواقف وشرحها لانها أقطع من غيرها على ان قاطعها يكفي فى رد الخصم
 تقريره (انه) أى الشأن (حيث كان كل فرد) من الافراد (حادثا) وفاقا
 لتسايمهم ان جميع الافراد حادثه (كان مجموع) أى جملة ما فى (السلسلة
 حادثا) أيضا (قطعا ضرورية) انه لا وجود لكل الابد وجود (أجزائه) التى
 يتركب منها (ولا وجود للجنس الابد) وجود (افراده) المندرجة تحته وهذا

توسيع في الدائرة والافالمجموع كل متألف من أجزاء على الاتحاد لا كلى فانتهت
السلسلة قال اليوسى ولا يصح لهم القول بانفسك كالك الجهة أى الحدوث
باعتبار الاشخاص والازلية باعتبار الجنس لان كونها حوادث يقتضى اللأفراد
منها فى الازل وكونهم الأول لها بحسب الجنس يقتضى ان هناك فرداً أو افراداً
فى الازل اذ فى ذلك يتحقق الجنس وهذا تناقض اهـ ويعزى للمعشى الإشارة
لما ذكر من الأدلة بقوله

تأثير طبق عدم محصورة * سبق انقسام الالف حكم العدم
فراغ مجموع بيان حسن * فى روضة حارت عقول الامم
هذا وقد أورد المحدث على ما منعناه سؤالا (وألزمونا التسلسل) حيث قالوا
ما ألزمونا من استحالة التسلسل فى الماضى يلزمكم مثله (فى المستقبل كنعميم
الجنان قلنا) لهم فى دفعه (هذا) الذى ألزمونا به فى المستقبل (يرجع
لعدم وقوف مقدورات القادر المطلق عند حد) وهو جائز لا استحالة فيه لعموم
تعلق قدرته تعالى وارادته بكل ممكن على انه ليس من حقيقة الحادث أن
يكون له آخر ومن حقيقته أن يكون له أول (و) أما (ما قلتم به) فهو
(يرجع لوجود الممكن أزلا) فيكون أزليا لكن عدمه السابق عليه أزلى أيضا
فاجتمع فى الازل مع الوجود (وهو محال بالطبع لا تتعلق به القدرة) ولا يعتد
نقصا فيها لانها لا تتعلق بالمستحيل تقرينه سيف قاطع لا يؤثر فى حجر فلا يعتد
نقصا فيه لان هذا ليس وظيفته (قال السنوسى فى شرح الكبرى والمثال
الفارق) بين كلامنا وكلامهم الذى ضربه أعثنا بين لا خفاء فيه فمثال كلامنا
شخص (ما نزم قال لشخص) آخر لا (أعطيك درهما) فى زمن ما الا (و) كلما
أنفقتة أعطيك بعد ذلك) درهما (آخر) فإنه (لا ضرر فى ذلك) الالتزام
ولا يتخلف حيث صدر عن لا يخاف وعده ولا يمنعه مانع فكذلك انعميم الجنان

(ومثال كلامهم أن يقول) ذلك الملتزم للآخر (لا أعطيكم درهما الا اذا كنت
أعطيتم قبلة) درهما (آخر) الى ما لانهاية (وهذا) الالتزام (غير ممكن)
لتوقفه على فراغ ما لانهاية له فكذا تسلسل الممكنات لما لا أول ولذا كره هذا
المثال بلفظ المحقق السنوسي رضى الله عنه لتزيل عن لفظه هنا ادماجه ونختم
تبركاته ما اشتمدت اليه الحاجة قال وقد ضرب أئمتنا لما ادعوه من حوادث
لا أول لها ولما ادعيناه من حوادث لا آخر لها مثالين يستبين بهما أمر
الاستحالة فيما ادعوه وأمر الجواز فيما ادعيناه فقلوا الاول يلتزم قال لا أعطى
فلانا في اليوم القلاني درهم ما حتى أعطيته درهما قبلة وهكذا الى أول فن
المعلوم ضرورة ان اعطاء الدرهم الموعود به في اليوم القلاني محال لتوقفه
على محال وهو فراغ ما لانهاية له بالاعطاء شيئا بعد شيء ولا ريب ان ما ادعوه من
حوادث لا أول لها مطابق لهذا المثال فان اعطاء الفاعل للفلان مثلا الحركة في
زمانها هذا وفي غيره من الازمان الماضية متوقف على اعطائه قبلة من الحركات
شيئا بعد شيء مما لانهاية له فالحركة للفلان في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في
الزمان المخصوص والحركة التي لا تنتهي قبلها نظير الدراهم قبل ذلك الدرهم
فيكون وجود الحركة للفلان في هذا الزمان مستحيلا كما استحبال وجود
الدرهم الموعود به في الزمان المعين الشخص وكذا يلزم أن يكون وجودنا في
هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلا لتوقفنا على وجود
آباء قبلها لانهاية لها ولا خبر في فضيحتهم كالعيان ومثال ما ادعيناه نحن في نعم
الجنة ما لو قال الملتزم لا أعطى فلانا درهما الا وأعطيته درهما بعده وهكذا الى
آخر فهذه الارباع اقل في جوازه اذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد
ابتدائه فان كان ممن لا يعرض له خلاف في وعده ولا موت لذاته ولا عجز يمنع
نفوذه قدرته وادته فاننا نقطع بوقوع ذلك منه أبدا ونؤمن به وليس ذلك الا لله

مولانا جل وعلا فلهذا المثال لا تخفى مطابقة لما ادعينا من نعيم الجنة
 للمؤمنين ولما ندعينا من عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم وأضرابهم
 من الطبائعين وسائر الكافرين فنبأهم به أنه أن يجعلنا في الدنيا والآخرة
 من حزبه المنجحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون آمين يا رب العالمين اه
 وقد آن أن شكر هذه النعم والاعتذار مما طغى به القلم وانما يلتمس العذر من
 أهل المروءة والنهي ومن هم بلا ريب لانصافهم - نعم المنتهى وصلى الله
 على سيدنا محمد الفاتح الخاتم وعلى آله وأصحابه ما تليت الخواتم
 • (قال المؤلف رحمه الله) * وقد وافق تمام تبيين هذا

الشرح النافع ان شاء الله تعالى عشاء ليلة السبت

المبارك لسبع مضين من شهر شعبان الذي هو

من شهر رنة ١٢٦٤ ألف ومائتين

وأربعة وستين من هجرة

سيد المرسلين

تم تم

(يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولاقي مصر القاهرة)
 الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء
 واجبه الكفائي والعيني)

تم طبع هذه الدررة اليتيمة والحلة المهفوفة الرخيمة المسماة (نهاية القصد
 والتوسل لفهم قوله الدور والتسلسل) من حاشية خاتمة المحققين وإمام
 المدققين والمنفقين العلم الشهير مولانا وأستاذنا وسيدنا الشيخ محمد الأمير
 الكبير على شرح سيدي عبدالسلام اللقاني لمنظومة والده المسماة جوهرة
 التوحيد وبإلهام من بضعة غيداء خطرت تيس بين عشاقها فاستجابتهم لها
 وشغفتهم بفقرط جمالها وادلاها حبا بنت فكر الشهم الذي لا يقدر قدره
 فضلا ونسجة بنان الصنع الذي لا يدرك مداه نبلا أديب زمانه وناطقة آتة
 حلية العلماء الأزهرين الأقدمين وزينة محرري الوقائع المصرية السابقين
 ذي الفضل الشهير العميم مولانا وأستاذنا الشيخ أحمد عبدالرحيم سقى الله
 نراه صيب الرحمة وأسكنه بمجوىحة دار النعيم والنعمة على ذمة الشاب
 الشهم انقطن الطين التحرير الأديب النقف اللقن الشيخ عبدالرحيم
 ابن أخي الاستاذ المؤلف رحمه الله وأفاض عليه شآبيب رحمة ورضاه
 * في ظل الحضرة الخديوية وعهد الطليعة الداورية حضرة من أحياء
 البرية فضله وأقام أود الرعية عدله عزيز الديار المصرية وحاكي حمى
 حوزتها النياية ولى نعمتنا على التحقيق أفندينا محمد باشا توفيق أدام الله
 دولته وأيد سطوته وصولته وكان هذا الطبع الجميل والشكل الجميل

بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المعزية في أواسط شوال من عام
 ثلاث بعد ثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على
 أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
 ومحبيه وحزبه كلما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره
 الغافلون
 آمين

